

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



**الهارون: مطلوب خطة قومية طويلة
الأجل وإصلاح إقتصادي وسياسي
للمهوض بالمسيرة الإقتصادية**

**الحلقة النقاشية حول منح بدل
طبيعة عمل ومكافأة تشجيعية
للمحاسبين العاملين بدولة الكويت**



- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي تعقد إجتماعها الثالث
- نظم المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية
- التنوع الإقتصادي في الأقطار العربية
- النظام الدولي الجديد وتكاليف الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية



أشرفت الكويت بأعيادها

تألقت الكويت في أعيادها الوطنية المجيدة بكل عزة وافتخار بما منحها الله العلي القدير من خير وازدهار ومن نعمة الحرية والأمان، وقد توجت فرحة أعيادها هذا العام بالعودة الميمونة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد بعد أن من الله على سموه بالشفاء والعافية، حيث تجلت تلك الفرحة بحرارة استقبال سموه من قبل أهل الكويت وجميع المقيمين المخلصين على أرضها الطيبة.

عاشت الكويت بمبادئها وعزيمتها التي لا تنكسر وعاش عطاؤها لأبنائها ولأمتها العربية والإسلامية الذي يشهد له تاريخها المجيد، وبارك الله فيها وفي أرضها الطيبة التي كانت دائماً وستبقى واحة خير وأمان للجميع.

رئيس التحرير

عبد اللطيف عبد الله هوشان الماجد



الهارون : تحقيق الطموحات التي نطمح لها كاقصاديين سوف تؤدي في النهاية إلى علاج الاختلالات ودفع عجلة الاقتصاد

أجرى اللقاء، إباد عبد الله الرشيد - أمين سر الجمعية

للمسيرة الاقتصادية.

الأمر يتطلب خطة قومية طويلة الأجل واصلاح اقتصادي وسياسي تحقق وتضع حلولاً لهذه المشاكل...

لذلك فإن تحقيق الطموحات التي نطمح لها كاقصاديين سوف تؤدي في النهاية إلى علاج للاختلالات ودفعاً لعجلة الاقتصاد وهي كالتالي:

١ - أن تأتي مخرجات التعليم تلبية لاحتياجات سوق العمل

(١) من منطلق موقعكم كعضو في مجلس الأمة. ماتقييمك للاقتصاد الكويتي في الوقت الحاضر، وما هي الطموحات التي تري في تحقيقها دفعا للمسيرة الاقتصادية؟

■ لا شك أن الاقتصاد الكويتي يتعرض لمشكلات هيكلية .. مرتبطة يؤثر كل منها في الآخر ويتأثر بها ... صاحب ذلك عقبات وصعوبات تعترض التنمية .. فإذا تم حل تلك المشكلات الهيكلية أو بعضاً منها فإن ذلك سوف يكون دافعاً نحو الأفضل



أمين السر يحاور الأستاذ/ عبد الوهاب الهارون

البطاقة الشخصية

الاسم: عبد الوهاب راشد أحمد الهارون

المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس في الجغرافيا من جامعة الكويت
- ماجستير في الجغرافيا السياسية والتخطيط الإقليمي من جامعة غربي الينوي
- دراسات عليا تخصصية (بعد الماجستير) بجامعة وسكنسن حول التخطيط الإقليمي والعمراني

الخبرات العملية:

- عضو مجلس الأمة
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة النقل العام الكويتية
- معيد بجامعة الكويت

وأن توفر كافة التخصصات الفنية والمهنية التي يحتاجها تنفيذ خطة التنمية.

٢ - توفير فرص توظيف حقيقية لكل العمالة الجديدة الداخلة الى سوق العمل أو الباحثة عن عمل بحيث تنهي حالة البطالة.

٣ - عودة الأموال المهاجرة الى التوطن في الكويت واستخدامها في تنفيذ خطط التنمية والنجاح في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيعها على المساهمة في تنفيذ الخطط الموضوعية.

٤ - وجود خطة تنمية طويلة الأجل معتمدة ومحددة الأهداف والمجالات على أن تتضمن تحديد مجالات لإسهام القطاع الخاص ضمن هذه الخطة.

٥ - القضاء على الهدر المصاحب للإنفاق العام والاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة واستبعاد المصروفات غير الضرورية.

٦ - تطوير الأداء وتبسيط الإجراءات في المصالح الحكومية وتسهيل الإجراءات أمام المستثمر الأجنبي والقطاع الخاص ومنحهما المزايا والتسهيلات الكفيلة بتشجيعهما وتحفيزهما على المشاركة في تنفيذ خطط التنمية.

٧ - اعتماد قانون التخصيص للقطاع العام والبدء في تنفيذه تخفيفاً لعبء الإنفاق عن كاهل الموازنة العامة للدولة وتوفير موارد جديدة غير تقليدية للخزانة العامة.

٨ - إنشاء مركز معلومات حديث ومتطور لدعم اتخاذ القرار بدولة الكويت يقوم بتوفير المعلومات والبيانات الدقيقة والحديثة يمد كافة الجهات بدولة الكويت بالمعلومات والبيانات التي تحتاجها وتقوم بتصنيف وتحليل البيانات وتكون نواة للثروة المعلوماتية

المنشودة.

٩ - حسن استخدام الموارد المالية المتاحة وترشيد الدعم الحكومي وضمان وصوله لمستحقيه.

١٠ - علاج الخلل الهيكلي في الموازنة العامة بحيث تأتي نسبة الإنفاق العام في صالح تزايد نسب الإنفاق على الاستخدامات الاستثمارية مقابل انخفاض نسبة الإنفاق الجاري الاستهلاكي وفقاً لأولويات محددة مع إيقاف المصروفات غير الضرورية تمشياً مع توجهات الدولة وسياساتها بضبط وترشيد الإنفاق العام.

١١ - ترشيد الاستثمارات المحلية والأجنبية وعدم اتخاذ أي قرار بالدخول في الاستثمار الا بناء على دراسات جدوى اقتصادية مستقبلية توجه الاستثمارات نحو المجالات ذات الربحية المناسبة وذات متوسط العائد على الاستثمار الجيد وذات التوقعات بزيادة القيمة السوقية لأسهمها مع الابتعاد عن الاستثمارات ذات المخاطر العالية وغير المأمونة.

١٢ - تفعيل دور سوق الأوراق المالية الكويتية والبورصة، بما يؤثر على التفاعلات في الأسهم ويحرك السوق ويزيد من نشاطها.

(٢) يرى الكثير من القائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة حتمية تعديل قانون مزاولة مهنة مراقبة الحسابات رقم ٨١/٥ وذلك تمشياً مع المستجدات المهنية خاصة فيما يتعلق بالرقابة على الأداء المهني ويمنح جمعية المحاسبين والمراجعين دوراً أكبر في تنظيم ممارسة المهنة ورقابة سلوك الأداء وغيرها من تلك الأمور. فما هي وجهة نظركم في ذلك؟

■ في رأيي أنه يجب أن تتطور مهنة المحاسبة والمراجعة شأنها شأن المهن الأخرى لمواجهة التطورات التي تمر بها الحياة الاقتصادية. فيجب أن تأخذ في اعتبارها كافة المستجدات والتغيرات والتقنية الحديثة.

الهارون: يجب أن تتطور مهنة المحاسبة والمراجعة شأنها شأن المهنة الأخرى لمواجهة التطورات التي تمر بها الحياة الاقتصادية

كما يجب أن يمتد التعديل الى القانون رقم ٨١/٥ بشأن مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة بحيث يؤدي التعديل الى تسهيل اجراءات القيد في السجل والتأكيد على اختبارات وامتحانات القيد لمن يقوم بمزاولة المهنة في الجهات الحكومية والقطاع الخاص للاثبات والبرهنة على قدراته على ممارسة المهنة وهذا الأمر يجب أن ينسحب على العاملين في المكاتب وليس فقط على صاحب المكتب. وكذا ضرورة الاستعداد لمقابلة الظروف والمتطلبات الجديدة للمحاسبين والمراجعين بدولة الكويت بالعمل على اعداد دورات تدريبية متخصصة لاكساب المحاسبين المهارات والخبرات اللازمة للتفاعل مع متطلبات الحياة الاقتصادية المرتقبة.

❖ أما عن دورنا في مجلس الأمة لدعم جمعية المحاسبين

فدولة الكويت مقبلة على تطبيق الحكومة الالكترونية وبتغييرات متوقعة في نمط الحياة الاقتصادية نتيجة للالتزامات المترتبة على توقيعها اتفاقية منظمة التجارة العالمية W.O.T وما سيترتب عليها من تغييرات في النظم المحاسبية... كذا توقع في النظم المحاسبية نتيجة للتطبيق الحتمي لنظام الضرائب الذي تحتاجه الحياة الاقتصادية بالكويت لذا فإنه يجب أن تتطور مهنة المحاسبة والمراجعة مسايرة لتلك التغييرات وتمشيا مع التطور الذي طرأ على المحاسبة الدولية ومعاييرها.

ولا شك أن ذلك سيلقي بالتبعات والمهام على جمعية المحاسبين والمراجعين ويزيد من مسؤولياتها.



الهارون في إحدى جلسات مجلس الأمة

والمراجعين فإن علينا العمل على استصدار القوانين التي تساعد على تنظيم المهنة وزيادة الرقابة على الأداء والسلوك المهني أو تعديل القوانين المرتبطة القائمة والسارية.

(٣) أثير مؤخراً المطالبة بمنح المرأة حق الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الأمة، فهل أنتم ممن يؤيدون ذلك؟

■ نعم.. إنني مؤيد لحقوق المرأة، لقد صوت شخصياً مع المرسوم الأميري رغم أنه صدر خلال فترة حل مجلس الأمة.. من منطلق أن المرسوم أتى لاصلاح مخالفة دستورية قائمة، وقمت مع خمسة من الأعضاء بتقديم اقتراح بقانون بهذا الشأن بعد سقوط المرسوم.

(٤) منذ عدة سنوات وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تطالب بكادر خاص بالمحاسبين العاملين في الدولة أو منحهم بدل. كون تلك الوظيفة من الوظائف الفنية والمهنية أسوة بالمهندسين والأطباء وغيرها من المهن، فما رأيكم إذا تم عرض هذا الاقتراح لمناقشته على مجلس الأمة؟

■ أن تعديل الرواتب والبدلات عن طريق الكوادر الخاصة هو عملية تأتي بالمخالفة لأحكام قانون الخدمة المدنية ولسلم الرواتب للوظائف العامة. وهو أمر مرتبط بموافقة ديوان الخدمة المدنية ووزارة المالية وذلك نظراً لما تتكبده الخزنة العامة للدولة من أعباء مباشرة وما يستتبع ذلك من زيادة الأعباء للتأمينات الاجتماعية.

كما أن الموافقة على اصدار كادر خاص للمحاسبين قد يصبح مثلاً يحتذى لكافة المهن الأخرى. وسوف يؤدي ذلك الى انتفاء الغرض من عمل سلم مرتبات للوظائف وهو أمر موضوع دائماً تحت الظروف وفي اعتبار مجلس الأمة عند نظر اقرار اي كادر مهني.. مع الاسترشاد برأي ديوان الخدمة المدنية في ذلك. ولما له من أثر على التوازن فيما بين التخصصات المهنية التي تحتاجها الدولة وسوق العمل وعلى تفضيل الانتساب لكل مهنة دون غيرها بما يؤثر على مخرجات التعليم لذا فإنني من أنصار تعديل رواتب وبدلات

المهن المختلة ضمن تعديل شامل لنظام الرواتب في الدولة. أما إذا ما رغبتنا في دعم وزيادة رواتب مهنة معينة فيجب أن لا تكون الزيادة لجميع العاملين في تلك المهنة.. بل المتميزين فقط في الأداء وعن طريق زيادة الحوافز والمكافآت لكي تكون حافز للارتقاء بالعمل وتطوير وتحسين الأداء.

الهارون: قانون دعم العمالة الوطنية ضرورة لخلق حالة التوازن في سوق العمل وتوفير فرص توظيف حقيقية للعمالة الوطنية

(٥) ما هو تقييمكم لقانون دعم العمالة الوطنية؟ وما مدى تأثيره على الحياة الاقتصادية؟

■ تقييمي لقانون دعم العمالة الوطنية وتشجيعها على العمل في القطاعات غير الحكومية رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٠ أنه ضرورة لخلق حالة التوازن في سوق العمل وتوفير فرص توظيف حقيقية للعمالة الوطنية الكويتية وبما يخفف من حالة البطالة المسيطرة على الحياة الاقتصادية بدولة الكويت. لذلك فهذا القانون هو البداية الصحيحة لعلاج الاختلالات في سوق العمل وإعادة هيكلة هذا السوق.

أما عن تأثيره في الحياة الاقتصادية: فإن القانون سيعمل بما تضمنه من أحكام ونصوص سوف يدفع القطاع غير الحكومي على استيعاب العمالة الوطنية الكويتية الباحثة عن عمل أو جزءاً منها... كما أن هذا القانون سوف يؤدي الى عدم التعيين الا عن طريق الاعلان في جريدتين رسميتين بما يقضي على الوساطة ويحقق العدالة عند التعيين وكذا أوجب الاعلان عن نتائج التعيين في تلك الوظائف.. بما يحقق العدالة والشفافية.

كما أن القانون حقق تقليل وتقريب الفوارق فيما بين العاملين في الجهات الحكومية وغيرها. بما يحقق العدالة الاجتماعية ويزيد من دخل العاملين بالقطاع الأهلي ويمنع

الهارون : المشكلة الاقتصادية هي محصلة لكافة المشكلات الموجودة بالمجتمع وتتاثر بها إيجابياً وسلبياً تأثيراً طردياً

أدى الى تراكم الطلبات وتزايدها من سنة إلى أخرى بما أحدث أزمة اسكان خانقة .

- أما مشكلة البطالة فتتمثل في عدم توفير الفرص الوظيفية الكافية لتشغيل كل العمالة الباحثة عن عمل .

وكلها مشاكل مرتبطة بعضها البعض فالمشكلة الاقتصادية هي محصلة لكافة المشكلات الموجودة بالمجتمع وتتاثر بها إيجابياً وسلبياً تأثيراً طردياً .

- كما أن كلها مشكلات هيكلية تحتاج إلى وضع سياسات واستراتيجيات طويلة الأجل وإلى وضع حل جذري يتسم بالمرونة لحل تلك المشكلات .

وأن الأمر يدعوا للتفاوض حيث أصدر مجلس الأمة القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٠ والذي جاء بالحلول الجزئية لمشكلة البطالة وذلك بالزام كافة الجهات المستفيدة من مزايا القانون بتشغيل نسبة معينة من العمالة الوطنية الكويتية يحددها مجلس الوزراء وفرض عقوبات على الجهات التي تخالف تطبيق تلك النسبة هذا يوفر الكثير من الوظائف للعمل بالقطاعات غير الحكومية، وذلك كحل جزئي لمشكلة البطالة .

كما أنه قد قامت بتوفير التمويل اللازم لمنح القروض لطالبي الرعاية السكنية بتوفير التمويل اللازم والكافي لوفاء بنك التسليف والإدخار لمدة خمس سنوات مقبلة وبما جملته ٦٠٠ مليون دينار وكذا قامت الجهات المناط بها توفير المواقع السكنية بتوفير ما التزمت به من توفير المواقع السكنية الكاملة لحل مشكلة الإسكان .

- أما عن التعليم: فإن الخطط الموضوعية الخاصة بتطوير سياسات التعليم والتدريب لتوفير القوى العاملة اللازمة لتلبية احتياجات سوق العمل وتوفير التخصصات المهنية والفنية التي يحتاجها تنفيذ خطط التنمية .

التزام على التوظيف في الجهات الحكومية وكذلك يتيح التدريب على التخصصات المختلفة المهنية والفنية التي يحتاجها سوق العمل نتيجة مساهمة الحكومة بنسبة من تكلفة التدريب على تلك الوظائف.. بما يتيح توفير كافة التخصصات اللازمة لتنفيذ خطة التنمية .

كما أن أهم ما حققه القانون ١٩ لسنة ٢٠٠٠ وله الأثر الكبير على الحياة الاقتصادية هو تحديد نسبة لتشغيل العمالة الوطنية يلزم بتشغيلها كافة الجهات التي سيستفيد من الدعم المقدم من الحكومة لتشجيع ودعم تلك الشركات . كما وضع القانون عقوبات على المخالف لتلك النسب .

وحرصاً على عدم تحميل الخزانة العامة للدولة بكل تكاليف تنفيذ هذا القانون وتوفيراً للموارد المالية للخزانة فقد أوجب القانون فرض ضريبة بنسبة ٢,٥ % من صافي ربح الشركات الكويتية المدرجة في سوق الأوراق المالية . وهو مورد من موارد الموازنة العامة للدولة . الى جانب فرض رسوم اضافية لا تحتاج في فرضها وزيادتها الى قانون لدعم موارد الخزانة . وكل ما سبق له التأثير الإيجابي على الحياة الاقتصادية بدولة الكويت .

(٦) إن الكثير من الأداء حول بعض المشكلات العامة التي تحتاج الى حلول منها «التعليم والاسكان والبطالة» . ما هي وجهة نظركم حولها؟ وما توقعاتكم المستقبلية لها؟

■ تتمثل مشكلة التعليم في عدم تلبية مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل بما يؤدي إلى الخلل في توازن سوق العمل وعدم توفير التعليم لكافة التخصصات المهنية المطلوبة لسوق العمل واللازمة لتنفيذ خطط التنمية بالدولة .

- أما مشكلة الإسكان فتتمثل في زيادة عدد الطلبات للرعاية السكنية عن إمكانيات الدولة للرعاية السكنية بما أدى وجود فترة انتظار طويلة لتلبية طلبات المستحقين وبما

كما أن ترشيد التوزيع القطاعي النوعي للتعليم الجامعي والتعليم التطبيقي لكي تأتي المخرجات متفقة مع احتياجات السوق ولمواجهة النقص في تلك التخصصات (قطاعات العلوم والصحة والهندسة والدراسات التكنولوجية).

❖ الخلاصة: إن الأمر لا يدعوا للتشاؤم بالنسبة لحل تلك المشكلات فلقد تم التشخيص الصحيح لتلك المشكلات وتم دراسة تفاصيلها.. وضعت الحلول الكفيلة بإنهائها وتم استصدار القوانين الكفيلة بحل تلك المشاكل وتم رصد الاعتمادات المالية وإدراجها بميزانيات الجهات المرتبطة..

كما أن التفاعل والترابط بين قطاعات المجتمع المختلفة يؤدي إلى الارتباط بين حل تلك المشاكل وتفاعلها إيجابيا مع بعضها بما يجعل أثر تلك الحلول متزايد ويحدث أثرا مضاعفا الأمر الذي يدعوا للتفاؤل نحو الحل الجذري والنهائي لتلك المشاكل.

الهارون : ضرورة استعداد كافة الجهات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للتعامل الإيجابي مع المستثمر الأجنبي

(٧) ما رأيكم حول الآراء التي تطلب فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في الكويت بغرض تقوية وتنشيط الاقتصاد الكويتي وتشغيل السوق؟

■ إن تنفيذ خطط التنمية في دولة الكويت في حاجة ماسة إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية لتنفيذ خطط التنمية وما يصاحب ذلك من نقل التكنولوجيا والتقنية الحديثة التي تحتاجها الكويت كما أن تنفيذ خطط التنمية يحتاج إلى إعادة توطين رؤوس الأموال الكويتية المهاجرة وذلك لإعادة استثمارها في كافة الأنشطة والمشروعات الاقتصادية التي تضعها الدولة وتحدد أولويات تنفيذها.

أي أن تلك الآراء صحيحة تماما وأن تشجيع المستثمر

الأجنبي على المشاركة في تنفيذ خطط التنمية سوف يؤدي إلى تحريك الحياة الاقتصادية وتنشيطها.

ولكن المهم هو كيف نجذب رؤوس الأموال الأجنبية ونشجعها وكيف نحقق بها البيئة الاستثمارية المناسبة وإزالة كافة الصعوبات والمعوقات التي تقف عقبة في سبيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وتقديم كافة المزايا والتسهيلات التي تشجع رؤوس الأموال على الإقدام على الاستثمار في بلادنا لما له من آثار إيجابية على الحياة الاقتصادية والاستفادة من تلك الآثار لدفع الحياة الاقتصادية بما يخلق فرص عمالة حقيقية للعمالة الوطنية وتزيد من الناتج القومي الإجمالي وكلها آثار توضح وتبين مدى أهمية اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والمستثمر الأجنبي للقدوم للاستثمار بالكويت.

وإنني متفق تماما على تهيئة البيئة المناسبة لقدم المستثمر الأجنبي للكويت مع الآراء التي تطالب بذلك... وأنبه الى ضرورة استعداد كافة الجهات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للتعامل الإيجابي مع المستثمر الأجنبي بتغيير لوائحها وتقديم مشروعات القوانين التي تهدف لإزالة الصعوبات والمعوقات من طريقه.

أخيراً: أود أن أهدي جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ومجلة المحاسبون خالص التقدير والثناء مع تمنياتي لها بالتقدم والازدهار والنجاح والتوفيق.. لما قدمنا من أنشطة وأبحاث ومقالات ودورات تدريبية متخصصة ولما تقدمه الجمعية من دراسات لها أكبر الأثر في تنظيم مهنة المراجعة والمحاسبة وتساعد على تقدمها وتطويرها وتحسين أعمالها.

الدورات التدريبية

اختتمت لجنة التدريب بالجمعية الجزء الأول من الموسم التدريبي للجمعية ٢٠٠٢/٢٠٠١ بانتهاء آخر دورة تدريبية بتاريخ ٢٠٠٢/١/٣٠ حيث عقد ضمن هذا الجزء الدورات التدريبية التالية:

- معايير المحاسبة الدولية (٣٩)، (٤٠)

خلال الفترة من ٢٠٠١/١٢/٢٩ وحتى ٢٠٠٢/١/٢

- إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة من ١٢ - ٢٠٠٢/١/١٦ .

- الاتجاهات الحديثة في إعداد الموازنة العامة للدولة. خلال الفترة من ٢٦ - ٢٠٠٢/١/٣٠ حيث شارك في تلك الدورات عدد من المرشحين من الجهات المختلفة في الدولة، وكذلك بعض أعضاء الجمعية وغيرهم، حيث أشاد الحضور بمستوى اهتمام الجمعية بالأمر التدريبي والتأهيلية لما يعود منها من فائدة على جميع المشاركين فيها ولما لها من دور فعال في رفع مستوى المهنة والقائمين عليها.

اختتام الدورة التأهيلية الخاصة بامتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات:

اختتمت الدورة التأهيلية الخاصة بامتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات بوزارة التجارة والصناعة، والتي عقدت خلال الفترة من ٢٠٠١/١٠/١٣ وحتى ٢٠٠١/١٢/١٩ والتي شارك فيها (١٥) مشارك من أعضاء الجمعية وجدير بالذكر فإن هذه الدورة تعقدها الجمعية بواقع مرتين في العام ويتم فيها تدريس مواد الامتحان وهي (المحاسبة المالية/ نظرية المحاسبة/ محاسبة التكاليف/ المراجعة) ويقوم بتدريسها نخبة من أساتذة الجامعة المتخصصون وتحرص الجمعية على عقد تلك الدورة خدمة لأعضائها الراغبين في أداء امتحان القيد تمهيدا لانضمامهم الى مهنة تدقيق الحسابات، حيث تقوم بدعم هذه الدورة ماديا بتحملها ٢٥٪ من قيمة تكلفة الدورة تشجيعا لأعضائها على المشاركة فيها وكذلك على الانخراط في مجال المهنة.

امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات بوزارة التجارة والصناعة:

قامت وزارة التجارة والصناعة وبالتنسيق مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وجامعة الكويت بعقد امتحان القيد لدور ديسمبر وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٢/١/٢ وحتى ٢٠٠٢/١/١، حيث تقدم لأداء الامتحان عدد (١٤) قد اجتاز منهم (٨) متقدمين جميع مواد الامتحان، (٤) متقدمين في بعض مواد الامتحان متبقيا لديهم مادة أو مادتين يعاد الامتحان فيها مرة أخرى، علما بأن وزارة التجارة والصناعة تقوم بعقد هذا الامتحان بواقع مرتين في العام دور شهر يونيو ودور شهر ديسمبر من كل عام، ويشترط لأداء الامتحان أن يكون المتقدم كويتي وحاصل على بكالوريوس محاسبة وعضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ولديه خبرة عملية لا تقل عن خمسة سنوات في مجال مهنة المحاسبة.

إعداد الجزء الثاني من البرنامج التدريبي للموسم ٢٠٠٢/٢٢٠١:

قامت لجنة التدريب بالجمعية بإعداد الجزء الثاني من الموسم التدريبي ٢٠٠٢/٢٠٠١ والذي يبدأ اعتباراً من شهر مارس وحتى شهر يونيو ٢٠٠٢ متضمناً عدد (١٢) دورة تدريبية في المجالات التالية:

- ١ - معايير المحاسبة الدولية (الافصاح وعرض القوائم المالية).
- ٢ - معايير المحاسبة الدولية (المحاسبة عن الاستثمارات).
- ٣ - اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ٤ - معايير المراجعة الدولية (مبادئ عامة).
- ٥ - معايير المراجعة الدولية (متقدم).
- ٦ - تفسير وتحليل القوائم المالية (أساسي).
- ٧ - تفسير وتحليل القوائم المالية (متقدم).
- ٨ - المحاسبة الحكومية (مفاهيم وتطبيقات).
- ٩ - الاتجاهات الحديثة في اعداد الموازنة العامة للدولة.
- ١٠ - المحاسبة لغير المحاسبين.
- ١١ - الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي ودوره في دعم المراجعة الداخلية.
- ١٢ - اعداد وتشغيل النظم المحاسبية الالكترونية.

الدورة الرمضانية الرابعة لكرة القدم



الفريق الفائز يتسلم الجائزة



رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة الثقافية والاجتماعية في ختام الدورة الرمضانية

من منطلق أنشطة اللجنة الثقافية والاجتماعية بالجمعية أقيمت الدورة الرمضانية الرابعة لكرة القدم بتاريخ ٢٠٠١/١٢/١٢ بين الفرق المنافسة من أعضاء الجمعية في يوم رياضي تميز بروح المودة والمحبة والتعارف بين أعضاء الجمعية، حيث حصل الفريق الفائز الأول على كأس البطولة بالإضافة إلى بعض الهدايا القيمة والفريق الثاني على درع البطولة وبعض الهدايا الأخرى، وقام كل من السادة/ عبد اللطيف الماجد - رئيس مجلس الإدارة، ويوسف النويف رئيس اللجنة الثقافية والاجتماعية بتسليم الجوائز للفريق الفائزة.

خصم خاص من طيران الشرق الأوسط MEA لأعضاء الجمعية وعائلاتهم



ممثلو أعضاء مجلس إدارة الجمعية وممثلي طيران الشرق الأوسط يوقعون عقد الاتفاق

- مساعد المدير، ومروان عطا الله - مدير المبيعات).
وعن مجلس إدارة الجمعية كل من السادة (عبد اللطيف الأحمد، ويوسف المزروعى).
وجدير بالذكر بأن الجمعية قد سبق وقد حصلت لأعضاء الجمعية على أسعار خاصة من شركة كواليتي نت على اشتراكات الانترنت تصل تقريبا الى ٤٠٪ وكذلك خصم خاص على الخطوط الجوية الاماراتية حيث لاقت تلك الخدمات استحساناً كبيراً من قبل أعضاء الجمعية، مما ساهم على استمرار تلك الجهود المخلصة لما فيها من مصلحة للجميع.

من منطلق مساعي مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الرامية الى تحقيق بعض المزايا التجارية لأعضاء الجمعية بالتنسيق والتعاون مع الهيئات والمؤسسات والشركات التجارية خاصة في ظل زيادة عدد أعضاء الجمعية الحاليين، فقد تم بالتنسيق والتعاون بين الجمعية وطيران الشرق الأوسط MEA الموافقة على منح أعضاء الجمعية خصم خاص على تذاكر السفر بالإضافة إلى بعض المزايا الأخرى الخاصة بالحجوزات وغيرها، حيث حضر توقيع الاتفاق عن طيران الشرق الأوسط MEA كل من السادة (سيمون فاخوري - المدير الإقليمي، وميشال نقولا

إعادة النظر في أتعاب مدققي الحسابات الخاصة بالجمعيات التعاونية

قامت اللجنة القانونية بالجمعية بإعادة النظر في أتعاب تدقيق الحسابات الخاصة بالجمعيات التعاونية والتي قد سبق وتم إعداد ميثاق عمل بها بين الجمعية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة التجارة لالزام مدققي الحسابات بها، ولحين الانتهاء من تلك الدراسة وقرار ما سوف يتم الاتفاق عليه، قامت اللجنة بمخاطبة أصحاب الاختصاص في هذا الشأن وكذلك مكاتب تدقيق حسابات العاملة وناشدتهم بضرورة الالتزام بالحد الأدنى حفاظا على المهنة وعدم مخالفة ميثاق شرف المهنة المتفق عليه.

حفل عشاء عيد الأضحى المبارك

أقامت اللجنة الثقافية بالجمعية حفل عشاء عيد الأضحى المبارك يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٢/٣/٤ حسب ما اعتادت عليه الجمعية في كل عام بإقامة هذا الحفل بعد انتهاء اجازة كل من عيد الفطر وعيد الأضحى، بهدف استمرار التواصل والتآلف بين أعضاء الجمعية وتبادل الآراء الخاصة بجميع الأمور التيهم المهنة والقائمين عليها، حيث حضر الاحتفال جمع كبير من أعضاء الجمعية، وبهذه المناسبة تم عقد حلقة نقاشية ضمن هذا الاحتفال حول موضوع (كادر المحاسبين) والذي تضمن اقتراح الجمعية بالمطالبة ببدل طبيعة عمل ومكافأة تشجيعية للمحاسبين العاملين في الدولة.

حلقة نقاشية حول منح بدل طبيعة عمل ومكافأة تشجيعية للمحاسبين العاملين بالدولة



رئيس مجلس إدارة الجمعية ورئيس ومقرر اللجنة القانونية يستعرضون الدراسة المقترحة



المشاركون في الحلقة النقاشية

على الانخراط في مهنة المحاسبة، والمطالبة بإقرار تلك البدلات تشجيعاً للشباب الكويتي على الانخراط في مهنة المحاسبة والإقبال على هذه التخصصات بغية تفعيل دورهم في تطوير العمل المحاسبي والذي من شأنه يساعد على المحافظة على المال العام.

نظمت اللجنة الثقافية والاجتماعية بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٢/٣/٤ ضمن حفل عشاء الجمعية بمناسبة عيد الأضحى المبارك حلقة نقاشية حول البرنامج الذي اعتمده الجمعية مؤخراً ومن المقرر رفعه لرئيس مجلس الأمة والخاص بمنح بدل طبيعة عمل ومكافأة تشجيعية للمحاسبين العاملين في الجهات الحكومية، وذلك من منطلق القوانين والقرارات الصادرة في السنوات الماضية والخاصة بمنح بعض الوظائف والمهن بدلات ومكافأة خاصة من بينها على سبيل المثال الوظائف ذات الطابع الفني مثل الأطباء والمهندسين وشاغلي الوظائف ذات الطابع الهندسي ومؤخراً الكادر الجديد للاطفاء عدا فئة المحاسبين.

حيث استعرض كل من السيد/ عبد اللطيف الماجد (رئيس مجلس إدارة الجمعية) والسيد/ يوسف المزروعى (رئيس اللجنة القانونية) والسيد/ ناصر العنزي (مقرر اللجنة القانونية) مضمون الدراسة المقترحة التي تم انجازها حول الموضوع وكذلك ما تم اتخاذه من خطوات في هذا الشأن. هذا وقد تم خلال تلك الحلقة النقاشية التأكيد على أهمية المهنة وخصوصاً أن الجهات الحكومية تعاني من نقص كبير في الوظائف المحاسبية ونقص في عدد الطلبة المقيدون في أقسام المحاسبة إلى جانب عزوف المستجدين منهم عن التسجيل في أقسام المحاسبة. والمطالبة بإقرار تلك البدلات تشجيعاً للشباب الكويتي

هيئة المحاسبة والمراجعة تعقد اجتماعها الثالث



● عبد اللطيف أحمد أحمد

عقد مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها الثالث بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٢/٢/٤ برئاسة معالي الأستاذ/عبد العزيز الراشد - رئيس مجلس الإدارة وبحضور أعضاء مجلس الإدارة.

وأوضح السيد/ عبد اللطيف أحمد أحمد - عضو مجلس إدارة الهيئة ممثلاً عن دولة الكويت بأن الاجتماع قد تناول الموضوعات التالية:

٧ - الخطة الاستراتيجية للهيئة خلال الخمس سنوات القادمة.

هذا وقد قام المجلس بمناقشة بعض الموضوعات الأخرى على بند ما يستجد من أعمال تضمنت الآتي:

- الاقتراح المقدم من العضو عبد اللطيف أحمد بشأن تعديل بعض مواد النظام الأساسي للهيئة.

- موافقة مجلس الإدارة على توجيه شكر الى سادة أعضاء اللجنة التأسيسية للهيئة نظراً للخدمات التي قدموها قبل وبعد إنشاء الهيئة.

وفي ختام الاجتماع اتفق الأعضاء على أن يعقد الاجتماع القادم في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو ٢٠٠٢ بإذن الله.

١ - المصادقة على محضري اجتماع مجلس الإدارة السابقين.

٢ - الاطلاع على تقرير مقرر ومنسق مجلس الإدارة.

٣ - نتائج أعمال اللجان الفرعية المشكلة في الاجتماع الأول والثاني.

٤ - اللوائح الفنية والإدارية والمالية للهيئة المقترحة من بعض الأعضاء ومن قبل عضو لجنة الجهاز التنفيذي واللوائح الإدارية والمالية.

٥ - تكليف بعض الأعضاء بوضع الوصف الوظيفي لوظيفة مدير الجهاز التنفيذي ويتم ترشيح من ينطبق عليه هذا الوصف.

٦ - مشروع موازنة الهيئة للدورة الأولى المقدمة من عضو لجنة الجهاز التنفيذي واللوائح المالية والإدارية.

مرحباً بأعضاء الجدد

أولاً: الأعضاء العاملون:

تاريخ الإنتساب

الأسم

٢٠٠١/١٢/٩

وسام جاسم محمد العثمان

٢٠٠١/١٢/٩

خالد عبد الرحيم الياقوت

٢٠٠١/١٢/٩

فاطمة يوسف عبد الكريم الغيث

٢٠٠١/١٢/٩

مجبل جيجان ضحوي العنزي

٢٠٠١/١٢/٩

عبد اللطيف عبد الوهاب السهيل

٢٠٠١/١٢/٩

خالد أمين محمد العوضي

٢٠٠١/١٢/٩

حمود عبد العزيز العوضي

٢٠٠١/١٢/٩

سهيل عبد الرحمن السهيل

٢٠٠٢/١/١٤

آمنة يوسف صالح العثمان

٢٠٠٢/١/١٤

سوسن عبد الله المانعي

٢٠٠٢/١/١٤

غدير عبد العزيز معتوق البلوشي

٢٠٠٢/١/١٤

علي عبد الحميد السالم

٢٠٠٢/١/١٤

خالد طلق عواض الشلاحي

٢٠٠٢/٢/١٨

عبد اللطيف محمد جوهر عبد الله

٢٠٠٢/٢/١٨

نواف عوض ضيدان الرشيد

٢٠٠٢/٢/١٨

ضاري مفرح خليفة الخليفة

٢٠٠٢/٢/١٨

سرحان نزال مرجان حسن العنزي

٢٠٠٢/٢/١٨

شيخة ابراهيم العبد الرزاق

٢٠٠٢/٢/١٨

نورة عبد العزيز حسن الجار الله

٢٠٠٢/٢/١٨

عبد المحسن حسن راشد العجمي

ثانياً: الأعضاء المنتسبون:

تاريخ الإنتساب

الاسم

٢٠٠١/١٢/٩

خالد العفين سبهان الرشيدى

٢٠٠١/١٢/٩

أحمد عبد التواب درويش

٢٠٠٢/١/١٤

عادل فهمي عبيد

٢٠٠٢/١/١٤

محمد سيد جمال

٢٠٠٢/١/١٤

محمد فاخر علي الخباز

٢٠٠٢/١/١٤

صالح جعفر صالح بوشهري

٢٠٠٢/٢/١٨

ريدو محمد أحو

٢٠٠٢/٢/١٨

عيد محمد الملك

٢٠٠٢/٢/١٨

حمد عبد الغفور مروه

تهنئة المحاسبون



الى: د. عيد سماوي الظفيري بمناسبة حصوله على درجة الدكتوراه من جامعة وست منستر بالمملكة المتحدة عن أطروحته التي قدمها بعنوان "تكلفة رؤوس الأموال في قطاعي البنوك التقليدية والإسلامية".

والى: السادة أعضاء الجمعية الذي اجتازوا بنجاح جميع مواد امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات بوزارة التجارة والصناعة وهم:

د. رشيد محمد القناعي

محمد يوسف سلطان

أسماء عبد الله العثمان

انور عبد العزيز الزامل

فيصل عبد المحسن الطبيخ

عبد الله علي الصانع

حسن عبد الله العتيبي

محمد حمد السلطان

متمنين للجميع التوفيق والسداد

الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة

- الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عبارة عن بيان بالإيرادات الفعلية والمصروفات الفعلية التي تمت عن السنة المالية المنتهية كما يوضح حقيقة المركز المالي للدولة عن السنة المنتهية.

- يشتمل الحساب الختامي للردارة المالية للدولة بالإضافة الى الإيرادات الفعلية والمصروفات الفعلية كل من الحسابات الخارجة عن أبواب الميزانية وكذلك موجودات وممتلكات الدولة.

- يختلف الحساب الختامي عن الميزانية أن الحساب الختامي البيانات الخاصة به بيانات فعلية بينما بيانات الميزانية تقديرية.

- تتشابه الميزانية والحساب الختامي بأنهما يعتمدان من مجلس الأمة ومدتهما سنة مالية.



يوسف ابراهيم المزروعى

عضو مجلس الإدارة

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

- يمر الحساب الختامي بعدة مراحل هي:
- ١ - إعداد الحساب الختامي لكل جهة حكومية (يتم التنسيق بين الجهة ووزارة المالية).
 - ٢ - تقديم الحسابات الختامية لكل جهة وتجميعها في وزارة المالية.
 - ٣ - إعداد وزارة المالية الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة.
 - ٤ - العرض على مجلس الوزراء.
 - ٥ - تقديمه لمجلس الأمة واعتماده.
- وبشكل موجز يتم انجاز الحساب الختامي للإدارة المالية بالدولة على النحو التالي:
- يضع وزير المالية القواعد التفصيلية التي تتبع في إعداد الحسابات الختامية بالجهات الحكومية كما يحدد المواعيد الخاصة بذلك ويصدر بها التعاميم المنظمة.
- تعد كل جهة حكومية حسابها الختامي عن السنة المالية المنتهية وتقدمه لوزارة المالية حسب المواعيد المحددة لذلك.
- يوقع هذا الحساب من الوزير أو رئيس الجهة أو من ينيبه أي منهما عنه ومن المراقب المالي ومن رئيس الحسابات.
- يعد وزير المالية الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة، كما يعد تقرير عن هذا الحساب يظهر حقيقة المركز المالي للسنة المالية المنتهية.
- يقدم مجلس الوزراء كل من الحساب الختامي والتقرير الى مجلس الأمة للنظر فيه واصدار القانون الخاص باعتماده.
- على مختلف الجهات الحكومية ارسال صورة من حساباتها الختامية الى ديوان المحاسبة.
- يقوم ديوان المحاسبة بدراسة الحسابات الختامية للجهات الواردة له ويعد تقرير منفصل عن كل جهة.
- ترسل وزارة المالية نسخة من الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة والتقرير الخاص به لديوان المحاسبة.
- يقوم ديوان المحاسبة بدراسة الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة ويتضمن تقريره السنوي تقرير خاص عن الحساب الختامي.
- يرسل ديوان المحاسبة تقريره السنوي عن الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة الى جهات محددة حسب قانون انشائه رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤م.

التنوع الاقتصادي في الأقطار العربية

استقرار معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتوسيع الإيرادات، ورفع القيمة المضافة القطاعية.

وهذه الورقة هي بالأساس خلاصة ما تم عرضه ومناقشته خلال اجتماع الخبراء بعنوان "التنوع الاقتصادي في الأقطار العربية" وهو بالدرجة الأولى ثمرة تعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكو) التابعة للأمم المتحدة والمعهد العربي للتخطيط بالكويت. ولقد تم خلال فعاليات هذا الاجتماع عرض حوالي ١٤ ورقة علمية تناقش بالتفصيل والتقييم تجارب الدول العربية فيما يتعلق بمجهوداتها في مجال التنوع الاقتصادي.

أولاً: المقدمة

لا جدال أن من الأهداف الرئيسية التنوع الاقتصادي في البلدان العربية تقليل الاعتماد على النفط، ليس فقط بسبب عامل القابلية للنضوب بل أيضا بسبب عدم استقرار أحوال السوق، إذ أن أسعار النفط تخضع لتغيرات كثيرة وتقلبات حادة. والأهداف الأولية لعملية التنوع هي توسيع فرص الاستثمار، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد الكبير على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين. وفي العادة يكون لجهود التنوع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة: تثبيت النمو الاقتصادي، حسبما يظهره

إعداد



د. محمد ناجي التونجي

اقتصادي

المعهد العربي للتخطيط

ثانياً: مفهوم التنوع الاقتصادي مع الإشارة لحالة الدول النفطية؛

تعاني أدبيات التنوع الاقتصادي من قصور في التعامل مع الدول ذات الاعتماد على النفط وذلك للأسباب التالية:

١ - ينظر إلى التنوع الاقتصادي على أنه فقط علاج لتقليل مخاطر التجارة الخارجية وليس وسيلة تنمية وزيادة العائدات التصديرية، بالإضافة إلى أنه لم يتم تطبيق حالة عملية للتنوع الاقتصادي في حالة إذا كانت السلعة الأساسية للتصدير هي سلعة قابلة للنضوب مثل النفط.

٢ - تركز الأدبيات على نوع واحد من المخاطر هو الذي تم دراسته بشكل مستفيض وهو مخاطر تقلبات العائدات التصديرية نتيجة تغيرات في أوضاع الأسواق العالمية، لم تأخذ مثلاً الأخطار ذات الطابع السياسي أو العسكري وخصوصاً فيما يتعلق بالصناعة النفطية.

٣ - الأدبيات أيضاً تشير إلى وجود شك في غياب أدلة

داعمة تفيد في مقدرة التنوع في الصادرات في إحداث تقليل للأثار السالبة للتقلبات في العوائد التصديرية على الاقتصاد المحلي. ويرجع هذا الشك في الدرجة الأولى إلى أن الأدبيات التطبيقية في مجال التنوع الاقتصادي تعاني من غياب الإطار النظري اللازم لإجراء تقييم لآثار التنوع الاقتصادي في التقليل من حدة حالات عدم الاستقرار الاقتصادي.

٤ - أخيراً، وهي الأهم، عادة ما يقصد في الأدبيات بالتنوع الاقتصادي هو مفهوم ضيق وساكن يعكس بالدرجة الأولى الحاجة الملحة لتنوع الصادرات. وهذا المفهوم، يعني أن إنتاج السلعة أو السلع التصديرية من ناحية القيمة أو الكمية سوف تنقص ويتم استبدالها بسلعة أخرى في سلعة سلع التصدير من أجل إحداث التنوع المطلوب. مما يعني أنه ليس من الضروري أن هذه المعالجة سوف ينتج عنها توسع أو زيادة في الناتج المحلي

الإجمالي أو قيمة الصادرات أو حتى كمية الإنتاج في السوق المحلي فهي بالدرجة الأولى عملية إعادة توزيع للموارد المتاحة.

ثالثاً: ما هو المقصود بالتنوع الاقتصادي؟

١ - آخذاً في الاعتبار مواطن القصور السالفة الذكر فإن المقصود بالتنوع الاقتصادي هو جزء أساسي من مفهومنا لتنوع هياكل الإنتاج وكليهما مخرجات لعملية التنمية الاقتصادية. وبناء عليه فإن التنوع الاقتصادي في حالة الدول النفطية مثلاً يتطلب التوسع في النشاطات خارج القطاع النفطي إلى القطاعات غير النفطية حسب متطلبات أهداف التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل.

ومن هذا المنطلق، فإن التنوع لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضاً إحلال الواردات. ومما لا شك فيه أن التوسع في

الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية يتطلب أيضا توافر الخدمات المساندة والأساسية لإحداث ذلك التوسع مثل التعليم والتدريب والخدمات الصحية بما يساهم في رفع معدات الإنتاج والإنتاجية للعمالة الوطنية. ومن ناحية أخرى يتطلب تواجد البنية التحتية اللازمة من خدمات المواصلات والاتصالات والمنافع العامة وغيرها.

٢- إن مفهومنا يتضمن التداخل التام بين عملية التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي. وبناء على هذا التداخل فإن تحديد الأهداف النهائية للتنمية الاقتصادية هي العملية الأصلية وأن عملية التنوع الاقتصادي هي الوسيلة وليس الهدف النهائي لعملية التنمية الاقتصادية. أي أن تنوع الاقتصادات العربية هو ليس هدف في حد ذاته إنما هو وسيلة لبلوغ عدة أهداف مهمة لا سيما تحقيق معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي

وتقليل وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي والتي تحدث نتيجة الاعتماد على عدد قليل من الشركاء التجاريين على مستوى التصدير وكذلك رفع القيمة المضافة وتعزيز صلات التشابك بين القطاعات المختلفة بما لذلك من آثار إيجابية على الاستثمار والإنتاج وبالتالي استمرارية النمو على المدى الطويل. بمعنى أن التنوع الاقتصادي في الأقطار العربية النفطية مثلا يعني زيادة مخرجات القطاعات غير النفطية وزيادة مرونة هيكلها الإنتاجية ومقدرتها على التعامل مع الصدمات أو المخاطر الخارجية خصوصا المتعلقة بتقلبات أسعار النفط أو مستويات النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية.

٣- أن مفهوم التنوع الاقتصادي هو مفهوم ديناميكي وليس تعريف ساكن. وكمثال أن سلعة النفط يجب أن تستخدم كوسيلة لإحداث التنوع

الاقتصادي وهذا يجب أن يتضمن استيعابنا للتناقض الواضح بين أهداف التنوع الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. ففي الأفق الزمني قصير المدى، لا مناص من أن تكون أهداف التنوع الاقتصادي المرحلية هي التوسع وتعزيز عائدات القطاع النفطي، مما سوف يعني زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية على أن يكون التوجه والنية معقودة للخروج من هذا الوضع باستخدام العوائد المكتسبة والمتراكمة في إحداث تنمية اقتصادية متسارعة خارج القطاع النفطي على الأجل الطويل. وبناء على هذا المنظور، فإن نقص نصيب القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وقيمة العائدات التصديرية في الأجل الطويل ليس نتيجة للاستفاد التدريجي للثروة النفطية بل نتيجة للنمو المطرد للصادرات وقيمة مساهمة القطاعات غير

النفطية (القيمة المضافة) في الناتج المحلي الإجمالي. ونستطيع أن نخلص من هذا العرض السابق إلى أنه قد يكون من أهم أهداف التنوع الاقتصادي في الأقطار العربية، وبالخصوص الأقطار العربية النفطية هي:

١ - تنمية بدائل عن النفط كمصدر للدخل والنقد الأجنبي من خلال التوجه لتنمية القطاعات غير النفطية ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

٢ - تقليص دور الدول في الاقتصاد وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.

٣ - تعزيز وزيادة شروط تجارتها مع العالم (زيادة القوة التفاوضية) والمقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية والداخلية من خلال زيادة نصيب الصادرات غير النفطية والعائدات غير النفطية.

٤ - تقليل مخاطر احلال الطاقات البديلة محل النفط والفقدان التدريجي لدول الأوبك لنصيبها في السوق

النفطية العالمية.

٥ - توفير فرص العمل الشريف لمواطنيها وتحجم دور العمالة الوافدة وخلق الروابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

رابعاً:مراجعة لتجارب الدول العربية في التنوع الاقتصادي.

وفيما يلي عرض موجز لأهم ماتم عرضه ومناقشته خلال فعاليات اجتماع الخبراء:

١ - تجارب دول مجلس التعاون الخليجي

● دلت تجربة المملكة العربية السعودية على أنها استطاعت من خلال خطط خمسية متعاقبة للتنمية على تحقيق معدل نمو للناتج المحلي غير النفطي بلغ حوالي ٥,٦ ٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠٠، في حين بلغ معدل النمو للناتج المحلي للقطاع النفطي حوالي ٠,٧ ٪ فقط وذلك كنتيجة أساسية لانخفاض أسعار النفط الحقيقية خلال تلك الحقبة. ومثلت القطاعات غير النفطية حوالي ٦٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام

٢٠٠٠ في حين بلغت الإيرادات النفطية حوالي ٦٧٪ من جملة إيرادات الدولة.

● ومن ناحية أخرى، فلقد دلت التجربة السعودية إلى أن صناعة النفط ومشتقاته والصناعات البتروكيماوية كانت مركز جذب رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر وبرغم من ذلك فإنها لم تسفر عن خلق فرص عمل كبيرة للسعوديين. ولقد دلت الدراسة السعودية أن هناك دلائل تطبيقية تشير إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيا بالزيادة في الإنتاج والتصدير وليس العكس.

● ولقد دلت تجربة دولة الكويت على أن القطاع النفطي ما زال يمثل حوالي ٩٥٪ من عائدات التصدير في حين شكلت القطاعات غير النفطية حوالي ٦٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي نفس الوقت مثلت العائدات النفطية حوالي ٧٧٪ من جملة إيرادات الدولة.

● ودلت التجربة الكويتية أيضا على أن هناك تركيز واضح في صادرات الكويت النفطية لدول بعينها (٤٠٪ لليابان والولايات

المتحدة ، ٨٠٪ لأول خمس دول) وأن هذا التركيز الكبير في عدد صغير من الدول مع التقلبات في أسعار النفط يشكل مصدر خطر مستمر لتعرض الاقتصاد المحلي لصدمات خارجية ويجعل الاقتصاد المحلي مكشوف بشكل أكبر للتغيرات في دورة الأعمال العالمية ومستوي النشاط في الاقتصاديات العالمية ولا سيما اقتصاديات الشركاء التجاريين.

- نوهت التجربة الكويتية على الاعتماد الكبير للاقتصاد الكويتي على العمالة الوافدة والاختلال الكبير في سوق العمل حيث مثلت العمالة الوافدة حوالي ٨٢٪ من القوة العاملة في البلاد وحوالي ٩٩٪ من العمالة في القطاع الخاص في عام ١٩٩٩ . في حين مثلت العمالة الوطنية حوالي ٩٤٪ من العمالة في القطاع العام وهم يمثلون حوالي ٧٠٪ من جملة العمالة في هذا القطاع.
- من ناحية أخرى دلت دراسة موسعة لتجارب دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً نفس التوجهات من ناحية انخفاض

نصيب القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي. فقد استطاعت دول المجلس من خلال نجاحها في تنمية صناعاتها ذات الصلة بالنفط ومشتقاته مثل الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة والمعادن وبعض الصناعات التحويلية الأخرى وتنمية القطاع الزراعي باستخدام سياسات مختلفة للدعم والحوافز من تنمية قطاعاتها غير النفطية. كما أحرزت تقدماً ملحوظاً في تنمية قطاعات خدمية مثل القطاع المالي والسياحي.

- أشارت تجارب دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً إلى أن يجب الإسراع في تنفيذ عمليات خصخصة مؤسسات القطاع العام وإفساح المجال للقطاع الخاص ليقوم بدور أكبر في الاقتصاد مع منح المزيد من التحرر للقطاع المالي وترشيد سياسات الدعم والحوافز وتعظيم درجة التنسيق بين دول المجلس خصوصاً في مجالات القوى العاملة والتعليم والتدريب والاستثمار.
- كانت من أكثر النتائج إثارة

للاهتمام هي نتائج دراسة آثار التنوع الاقتصادي على مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وقوى العمل في دول مجلس التعاون الخليجي. ولقد أظهرت الدراسة ان التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي يعني تقليل حجم القطاع النفطي لصالح قطاع الخدمات وأن هذا التوجه قد أتاح للمرأة الخليجية فرصة العمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي وأن مشكلة الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة والتي تعاني منها العديد من الدول العربية الخليجية يمكن ولو جزئياً التقليل من حدتها عن طريق زيادة مساهمة الإناث في سوق العمل وإمدادهم بالتعليم والتدريب الذي يؤهلهم بالمساهمة في قوة العمل الوطنية. ومن ناحية أخرى العمل على إزالة المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تحد من المساهمة الفعالة للمرأة الخليجية في عملية التنمية الاقتصادية وهذا أيضاً يتطلب استثمار في الموارد البشرية - تعليم المرأة.

٢ - الدول العربية الأخرى

أشارت الورقة المقدمة لتجربة مصر بأنها خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠ قد أحرزت تقدماً ملموساً في الجانبين، التنوع الاقتصادي الأفقي والرأسي.

ففي مجال التنوع الأفقي استطاعت مصر خلال تلك الحقبة من أن تزيد مساهمة قطاعات الخدمات والتشييد والبناء والصناعات التحويلية لتصل إلى حوالي ٣٣٪، ٦٪، و ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولقد استطاعت أيضاً من إحداث قدر أكبر من التنوع في صادراتها كما أشار إلى ذلك مؤشر هيرشمان والذي يصدره البنك الدولي. وذلك كنتيجة طبيعية للتوسع في تصدير السلع الكيماوية والأدوية والألمونيوم والسمنت ووسائل المواصلات. ويجدر الإشارة إلى أن قطاع السياحة مازال هو المسيطر على العائدات التصديرية حيث مثل حوالي ٦٠٪ من جملة العائدات التصديرية لعام ٢٠٠٠

أما على جانب التنوع الرأسي فإن هناك دلائل كثيرة على ذلك مثل التوسع في تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة بدلاً من الغزل والنسيج والتوسع في تصدير

الكيماويات والمنتجات المطاطية والبلاستيكية بدلاً من تصدير النفط الخام.

ومن ناحية أخرى، دلت التجربة المصرية أيضاً على أن القطاع الخاص أضحى مسؤول عن إنتاج ما يقارب من ٧٥٪ من السلع المنتجة وحوالي ٧٨٪ من الخدمات ولكن على الرغم من ذلك فإن القطاع العام مازال أكبر موظف للعمالة في مصر. مما يشير إلى الحاجة إلى المزيد من تقليص دور الدولة من خلال سياسة الخصخصة وتقليل البيروقراطية حتى تزداد الكفاءة. ومن ناحية أخرى فإنه لا بد من توفير البيئة اللازمة لنمو قطاع الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما في حالة المملكة الأردنية، فإن ماتمخضت عنه التجربة الأردنية من منتصف السبعينات حتى عام ٢٠٠٠ تدل على انخفاض مساهمة قطاع الخدمات (السياحة - الخدمات المالية - الخدمات الحكومية) في الناتج المحلي الإجمالي في مقابل زيادة مساهمة القطاعات المنتجة مثل القطاع الزراعي والتشييد والبناء والمواصلات والكهرباء والتعدين. ويلاحظ أن قطاع الصناعات التحويلية لم يزيد مساهمته في

الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة ولكن تم إعادة هيكلته ليتوسع في إنتاج صناعات مثل التبغ والأصباغ والبلاستيك والصابون ومساحيق الغسيل على حساب صناعات تقليدية مثل الحديد والصلب والمنتجات الورقية والصناعات الجلدية والأحذية والمنتجات الخشبية والأثاث.

أما الحالة السودانية فقد كانت مخيبة للآمال حيث لم تحقق جهود التنوع الاقتصادي تقدم ملموس خلال فترة الدراسة نظراً لعدم توافر الاستقرار السياسية من جهة وغياب رؤية واضحة لأهداف التنوع الاقتصادي المنشود من جهة أخرى.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك بعض علامات حدوث نوعاً من التنوع الاقتصادي حيث انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٢٪ عام ١٩٧٤ إلى حوالي ٣٥٪ عام ١٩٩٤ في مقابل زيادة مساهمة قطاع الخدمات من ٤٤٪ إلى ٥١٪ خلال نفس الفترة.

ولا جدال بأن التجربة السورية هي الفريدة من نوعها بين الأقطار العربية حيث مازالت الدولة هي المسؤولة الأولى والوحيدة عن إحداث التنوع الاقتصادي وتحديد أهدافه

الآنية وتوجهات المستقبلية.

ولقد أشارت التجربة السورية إلى أنه كنتيجة لجهود التنوع الاقتصادي فإن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من حوالي ٣٣٪ عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٢٧٪ عام ١٩٩٩، في مقابل زيادة مساهمة قطاع الخدمات خصوصاً الخدمات السياحية. وفي حين زادت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية من حوالي ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩,٥٪ عام ٢٠٠٠.

وأخيراً، تجارب دول المغرب العربي والتي تضمنت عرض لكل من تجربة المغرب والجزائر وتونس وهي تعتبر من أنجح التجارب العربية لإحداث التنوع الاقتصادي. فلقد استطاعت هذه الدول الثلاث من إحداث تنوع كبير في صادراتها بالدرجة الأولى ومن ثم في هيكل الإنتاجية بالدرجة الثانية من خلال انتهاج برامج طموحة لتحرير تجارتها وإجراء الإصلاحات المالية والاقتصادية خصوصاً انتهاج سياسات سعر الصرف المرن والذي كان له أكبر الأثر في إحداث ذلك التنوع الكبير في الصادرات والذي دل عليه أيضاً مؤشر هيرشمان للبنك

الدولي.

وفي دراسة بعنوان "التكنولوجيا والمؤسسات والمنشآت والتنوع الحقيقي للاقتصاد" أشارت الدراسة إلى أن التجارب العربية للتنوع الاقتصادي تعاني من غياب عنصرين مهمين من عناصر التحفيز على إحداث التنوع الاقتصادي وهما عنصرى العلوم والتكنولوجيا فقد أظهرت الدراسة أنه مهما كان أسلوب التنوع الاقتصادي المتبع سواء كان تعميق وتوسعة مجال المنتجات من السلع والخدمات أو تنمية وتطوير قطاعات جديدة أو زيادة الإنتاجية أو تحسين الكفاءة أو تقليل التكاليف فإن عنصرى العلوم والتكنولوجيا هما العنصرين الحاكمين لمدى الفاعلية والنجاح المحقق لسياسة التنوع الاقتصادي المتبعة. وأنه على الرغم من مرور أكثر من ربع قرن على جهود التنمية الاقتصادية والتنوع الاقتصادي في الأقطار العربية وما أنفقته على التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية إلا أن الدول العربية لم تكون لديها الطاقة والزميد من المعارف والمهارات في مجال العلوم والتكنولوجيا التي تمكنها من أخذ زمام المبادرة بالخلق والإبداع محلياً

لإحداث الربط بين المؤسسات والمنشآت المحلية ونشاطات اقتصادية جديدة من خلال تطويع التكنولوجيا وتحفيز مهارات الإبداع والخلق. ودعت الدراسة إلى إيجاد سياسة تكنولوجية عربية موحدة تقوم على أساس تشجيع البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العربية وتطويع وتطبيع للتكنولوجيا والعلوم الحديثة لكافة القطاعات على حد سواء مثل الزراعية والصناعية والنقل والمواصلات والتشييد والبناء والهندسة.

خامساً: بعض الدروس المستفادة:

الاستنتاجات

● أن هناك تفاعل لا جدال فيه بين التنوع الاقتصادي وعملية التنمية الاقتصادية. فالتنوع الاقتصادي هو بالدرجة الأولى وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وليس غاية. وبناء عليه فإن الدول العربية والنمطية منها على وجه الخصوص في أمس الحاجة لإحداث التنوع الاقتصادي في اقتصادياتها (الهيكل الإنتاجية - الصادرات - مصادر الدخل) وذلك بهدف

التحرير في السوق المالي وتوفير البنية التحتية اللازمة وبالطبع مع الاهتمام بالقضايا المتعلقة بسوق العمل والتنمية البشرية وخصوصا قضايا التعليم والتدريب وفتح مجالات العمل الشريف المثمر للعمالة الوطنية ولا سيما المرأة الخليجية.

المراجع:

- اجتماع الخبراء بعنوان "التنوع الاقتصادي في الأقطار العربية" بالتعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) التابعة للأمم المتحدة والمعهد العربي للتخطيط بالكويت - بيروت - ٢٤ - ٢٧ سبتمبر ٢٠٠١ .

دول مجلس التعاون كمتطلب أساسي في إنجاح جهود التنمية الاقتصادية فيها. وأن التوجه نحو التوسع في الصناعات التحويلية غير النفطية هو خطوة في الاتجاه الصحيح ولكن هناك توجد فرص لتنمية القطاع الزراعي والسياحي والمالي في دول المجلس يجب ألا تغفل.

● أفرزت الدراسات التي عرضت على الاجتماع دور الدولة يجب أن يتمحور حول تهيئة البيئة اللازمة والمحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال وجذب الاستثمارات سواء من الداخل أو الخارج. وإمداد الأسواق المحلية بالأطر القانونية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة والتي تشجع على تنوع الاقتصاد مع تقليل البيروقراطية وتزيد من

تقليل الآثار السالبة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على مسيرة التنمية الاقتصادية فيها.

● أن النمط الغالب لإحداث التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي يميل نحو التوسع في الصناعات ذات العلاقة والتشابك الشديد بالقطاع النفطي ومشتقاته مثل صناعات البتروكيماويات والأسمدة والصناعات البلاستيكية والمطاطية والمعدنية. ونظرا لأن تكرار هذا النمط يكاد يشمل كافة دول الخليج العربية النتيجة كانت تناقض بين هذه الدول علي نفس الأسواق إقليميا وعالميا. وهذا الوضع يشير إلى الحاجة إلى زيادة التنسيق وإحداث مزيد من الاندماج الإقليمي بين

نظم المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية

إعداد



د. وائل ابراهيم الراشد

قسم المحاسبة

كلية العلوم الإدارية

جامعة الكويت

١ - تقديم:

تسعى دول العالم الى محاولة تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية المتاحة لديها دون الاضرار بالبيئة. لهذا نالت المحاسبة البيئية والمحاسبة عن الموارد الطبيعية اهتماما ملحوظا - في الآونة الأخيرة من العديد من المنظمات والهيئات الدولية، وذلك باعتبارهما مصدرا للمعلومات اللازمة لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة Sustainable Development بالدول المختلفة، ولقد اهتمت الدراسات التي صدرت في هذا المجال بتحديد المفاهيم المتعلقة بالبيئة Environment والموارد الطبيعية Natural Resources باعتبارهما العنصرين الرئيسيين المؤثرين في إعداد وتخطيط سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا لتأثير معدلات التنمية التي ترغب كل دولة من دول العالم في تحقيقها في مستوى وجود البيئة، وأيضا في تحديد الحجم المتاح من الموارد الطبيعية في هذه الدول.

ويقوم المنهج المتداول في العديد من اللقاءات والأبحاث العلمية الخاصة بالمحاسبة البيئية والموارد الطبيعية على الحاق البيانات المحاسبة للبيئة والموارد

الطبيعية بالحسابات القومية للدولة (Longva, 1981; Corniere, 1986).

ويتحقق ذلك عن طريق توفير البيانات الإحصائية الخاصة بعناصر تلوث البيئة والخاصة أيضا بالموارد الطبيعية - وذلك سواء كانت هذه البيانات في شكل عيني أم في شكل نقدي (Environment and Economic unit, UNEP, 1994)

وتهدف الدراسات بهذا المجال إلى تحليل مفهوم المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية وذلك من خلال التعرض بالدراسة للأراء العلمية التي أثرت في هذا المجال، اضافة إلى تجارب بعض الدول والمنظمات العالمية وما انتهت إليه من توصيات فيما يتعلق بإعداد بيانات محاسبية يمكن الاعتماد عليها في تحقيق اقتصاديات استخدام كل من البيئة والموارد الطبيعية - وذلك كله بغرض اقتراح الاطار المستقبلي للمحاسبة البيئية والموارد الطبيعية والذي يمكن الاعتماد عليه في معاونة الدول المختلفة في رسم سياستها البيئية وفي تحديد الحجم الأمثل من الموارد الطبيعية الذي يمكن استخدامه والذي يمكن الاحتفاظ به وتنميته في ذات الوقت.

٢ - العلاقة بين البيئة والموارد الطبيعية والتنمية:

ترجع أهمية دراسة العلاقة بين البيئة والموارد الطبيعية والتنمية إلى ما أظهرته المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها من قصور في تحقيق التنمية المستدامة في دول العالم وذلك نظراً لخلو مثل هذه المؤشرات من البيانات البيئية، و من بيانات تحديد أرصدة الموارد الطبيعية. ولا شك فإن عدم توافر مثل هذه البيانات يؤدي إلى تحقيق آثار سلبية على اقتصاد هذه الدول (Weber، ١٩٩٥) وذلك كان من الضروري أخذ كل من البيئة والموارد الطبيعية في الحسبان لدى رسم سياسات التنمية الاقتصادية بالدولة.

فالبيئة Environment تتكون من عناصر الهواء والماء (المياه العذبة ومياه الأنهار والبحار) والأراضي والتربة، والموارد البشرية هذا بالإضافة إلى الكائنات الحية الأخرى وهي الحيوانات والطيور، أما الموارد الطبيعية Natural Resources فهي تتكون من رصيد الدولة من الأراضي التي تم اضافتها خلال الفترة واعدادها للاستفادة منها Land Cover والمساحة التي يتم استخدامها من الأراضي المتاحة Land Use وكذلك الأرصدة التي يتم التأكد من تواجدها من البترول، والغابات، والأسماك المتوافرة والمتكاثرة بالمصايد البحرية، ورصيد الدولة من المياه الصالحة للاستخدامات المختلفة، بالإضافة إلى الطيور والثروة الحيوانية البرية.

ولعل من أهم الأمور التي تجدر الإشارة إليها بالنسبة للبيئة والموارد الطبيعية هي العلاقات المتبادلة بين كل منهما - سواء كانت علاقات موجبة أم سالبة. فإن الأراضي كمورد طبيعي تعتبر عنصراً ذات فاعلية في إجراء التقييم البيئي لمنطقة محلية أو قومية أو دولية Lo - International - Environment Assessment - Natural - cal .

فعلى المستوى المحلي «المنطقة المحلية» فإن معلومات الأراضي تفيد في أغراض زيادة التخطيط العيني

والاداري للأراضي، أما على المستوى القومي الدولة فإن إعداد بيانات الموارد الطبيعية والبيئية للأراضي يفيد في أغراض مقابلة الاحتياجات من البيانات اللازمة لرسم سياسات إدارة الموارد الطبيعية للدولة، ويشمل ذلك أعداد البيانات الخاصة بالأراضي المتاحة للاستخدام في المستقبل، وأيضاً المعلومات اللازمة لتحديد الأنشطة اللازمة لتوفير الحماية البيئية للأراضي Economic Commission for Europe, 1989) وعند استخدام الأراضي دون الإضرار بها - مثل الاستخدام الاقتصادي للأراضي الزراعية - من حيث التخصيص الأمثل للأراضي المنزرعة بالمحاصيل الزراعية المختلفة فإن الجزء المستخدم من هذه الأراضي يتحول إلى عنصر من عناصر البيئة على ألا ينتج عن عمليات الزراعة في هذه الحالة أية أضرار تنتج عن عناصر تلوث البيئة المتوقعة من عمليات وأنشطة الزراعة المتنوعة.

كذلك، فإن تحقيق بيئة خالية من التلوث يؤدي إلى تحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة - Sustainable Development - opment فلقد أكد مؤتمر «استوكهولم» الذي عقد في عام ١٩٧٢ على ضرورة الربط بين البيئة والتنمية، كما أوصى «مؤتمر ريوديجانيرو» والذي عقد عام ١٩٩٢ بضرورة الاهتمام بالأراضي كمورد طبيعي يحقق التنمية في إطار الأهداف الخاصة بالبيئة والحفاظ عليها (UNEP, 1994). وأدى تأكيد العلاقة بين البيئة والموارد والتنمية عن طريق الجهات المشار إليها بالإضافة إلى الدراسات والأبحاث الأخرى التي تم إنجازها في هذا المجال إلى ضرورة معالجة هذه العناصر الثلاث كمجموعة متداخلة ومترابطة ومؤثرة على مؤشرات النمو الاقتصادي بدول العالم المختلفة فالحفاظ على البيئة من التلوث والانقراض يتأتي تحقيقه عن طريق ترشيد استخدام الموارد المتاحة - ويقصد بذلك إنجاز الإجراءات التالية:

أ - حصر الموارد الطبيعية المتاحة بالدولة، وذلك سواء

كانت موارد متجددة أو غير متجددة.

ب - تحديد الاستخدامات البديلة لهذه الموارد المتاحة، فكمية المياه المتاحة يمكن استخدام جزء منها في ري الأراضي الزراعية، وجزء آخر لأغراض الشرب والأغراض المنزلية الأخرى وجزء أخير للأغراض الصناعية.

ج - إجراء تقييم بيئي لكافة المجالات والبدائل والأنشطة والتي من خلالها يتم استخدام الموارد المتاحة - وذلك من حيث:

ج/١ - تحديد عناصر تلوث البيئة لكل نشاط من الأنشطة التي تستخدم مثل هذه الموارد - وذلك سواء كانت عناصر تلوث هواء Air Pollution أم تلوث مياه Water Pollution، أم تلوث الجزيئات الصلبة Particulates.

ج/٢ - تحديد اثر استخدام الموارد على البيئة، وذلك من حيث الآثار السالبة والأضرار التي تلحق بالبيئة نتيجة استخدام هذه الموارد في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

ج/٣ - تقييم العائد الاقتصادي الناتج عن استخدام الموارد فلي تحقيق أهداف التنمية في المجالات والأنشطة المختلفة، فاستخدام كمية معينة من المواد البترولية في تشغيل الآلات والمعدات الخاصة بمصنع معين يؤدي إلى تمكين ذلك المصنع من تحقيق حجم معين من العائد يتمثل في الأرباح التي يتم الحصول عليها نتيجة إنتاج المنتجات وتسويقها.

ج/٤ - إجراء المقارنة بين قيمة الأضرار وبين الأرباح المحققة من تصنيع ذلك المنتج وتكون نتائج المقارنة على الوجه التالي:

ن١: (اضرار عناصر تلوث البيئة = الأرباح المحققة للمصنع) وفي هذه الحالة فإن المصنع يكون ذا ربحية اقتصادية على مستوى الشركة التي يتبعها ذلك المصنع بينما يكون معدل الزيادة في الناتج القومي = صفر، أي أن ذلك المصنع لم يحقق أي عائد على مستوى الدولة أو على مستوى الاقتصاد الكلي.

ن٢: (أضرار عناصر تلوث البيئة < الأرباح المحققة للمصنع) ويحقق المصنع في هذه الحالة نوعاً من أنواع الخسائر التي يطلق عليها الخسائر الاجتماعية Social Loss، هذا على الرغم من تحقيقه لأرباح على مستوى الشركة التابع لها، إلا أن استخدام الموارد الطبيعية في ذلك المصنع تكون ذات أثر سلبي على الناتج القومي المحقق بالدولة.

ن٣: (أضرار عناصر تلوث البيئة > الأرباح المحققة للمصنع) وفي هذه الحالة يتحقق زيادة في الناتج القومي للدولة، يتمثل في زيادة الربح الاقتصادي عن قيمة الأضرار التي تلحق بالبيئة.

ويتضح من النماذج التحليلية السابقة أنه من الضروري تخصيص الموارد الطبيعية المتاحة بما يؤدي إلى الحفاظ على البيئة من اضرار التلوث المختلفة، ومما يؤدي أيضاً إلى تحقيق معدلات الزيادة المستهدفة في الناتج القومي وفي الأرباح الاقتصادية في ذات الوقت، ولما كانت الزيادة في الناتج القومي وايضا الزيادة في حجم الموارد المتاحة تقد من أهم مؤشرات التنمية التي يتم الاعتماد عليها في قياس درجة النمو الاقتصادي المحققة بالدولة خلال فترة زمنية، فإنه يكون من

التي تفيد في رسم السياسات المرتبطة باستخدام الموارد الطبيعية المتاحة، وترشيد استخدام هذه الموارد بما يؤدي إلى المحافظة على البيئة وعدم تعرضها لأخطار وأضرار عناصر تلوث البيئة المتعددة، وبما يؤدي إلى تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

ولقد أوصت مؤتمرات دولية متعددة بضرورة تطبيق نظم المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية وكان من أهمها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والذي عقد في "ريوديجانيرو" عام ١٩٩٢، وتهدف معلومات نظم محاسبة الموارد الطبيعية والبيئية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- ٣ - معاونة الأجهزة المختصة بالدولة في إعداد الخطة طويلة الأجل للموارد الطبيعية التي يتم استكشافها وتنميتها مستقبلا (Alfsan 1993) ويؤدي ذلك إلى إعداد

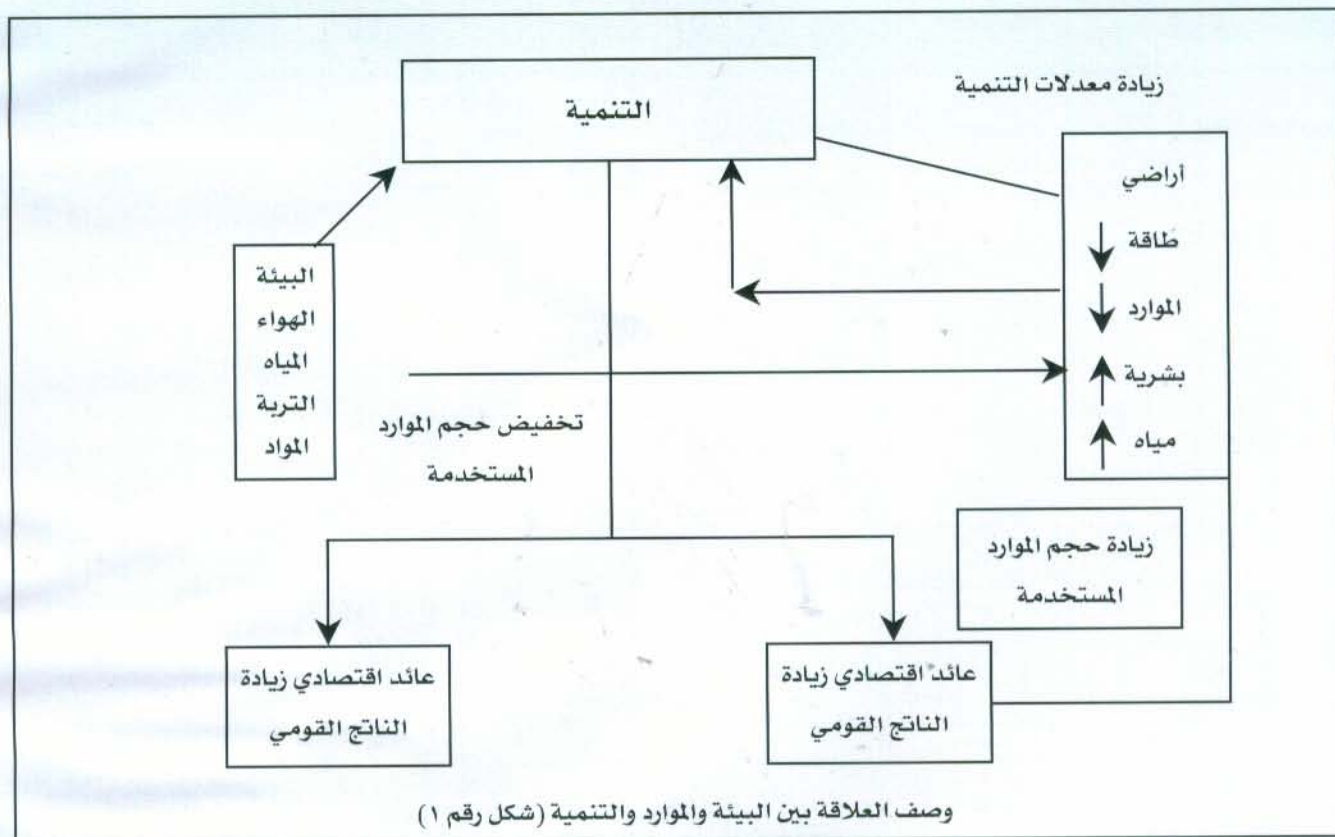
الضروري اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستخدام الموارد المتاحة بما يؤدي الى الحفاظ على البيئة وتحقيق معدلات التنمية المستهدفة في ذلك الوقت.

وتعتمد مثل هذه الإجراءات على بيانات المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية - Environment Accounting and Natural Resources وتوضح الأجزاء التالية من هذا البحث الإطار التحليلي المتوقع لإعداد مثل هذه البيانات.

ويمكن تلخيص العلاقة بين البيئة والموارد والتنمية من خلال الشكل رقم (١):

٣- أهداف المعلومات المحاسبية للبيئة والموارد الطبيعية:

صار الاعتماد على المعلومات المحاسبية للبيئة والموارد الطبيعية ضروريا وذلك لأغراض تحقيق التنمية المستدامة، وأيضا لأغراض توفير المعلومات والبيانات



الاعتماد عليها من المنظمات الدولية للبيئة والتنمية والموارد الطبيعية. ففي عام ١٩٧٦ عقد مؤتمر الأمم المتحدة للإحصاءات البيئية - ولقد تم تقديم دراسات وبحوث على ذلك المؤتمر تناولت أساليب تحديد أرصدة الدولة من الطاقة والخامات الطبيعية - UV Docu ment E/cn,3/4991976 ، ولم تجد هذه نتائج هذه الدراسات قبولا عاما في التطبيق العملي وذلك لتركيزها على إحصاءات الفاقد من الخامات لبعض الموارد الكيمايائية، إلا أن تلك النتائج قد أضافت بعدا مستحدثا للمحاسبة العينية البيئية وهو البعد الخاص "بمدخل محاسبة الموارد الطبيعية" كأساس لتقدير كميات الفاقد منها Wast Estimation ، كما تم الاعتماد على تلك النتائج أيضا في تحديد الآثار البيئية لاستخدام هذه الموارد في الأنشطة المختلفة بالدولة.

وفي مؤتمر جنيف عام ١٩٩١ تم إقرار مدخل المحاسبة العينية للموارد الطبيعية مع التطبيق على الأراضي التي يتم استخدامها خلال الفترة الزمنية Land Use وعلى الأراضي التي يتم توفيرها وإعدادها للانتفاع بها خلال فترة زمنية مقبلة Land Cover ويقوم مدخل المحاسبة العينية للبيئية وللموارد الطبيعية على الأسس التالية:

٤ - ١ - إعداد دليل حسابات الموارد الطبيعية (الأراضي / المياه) ويقصد بذلك الدليل - الحصر الشامل للموارد الطبيعية المتاحة بالدولة مبوبة تبعا للاستخدام وتبعا للحالة التي يكون عليها كل مورد منها: فالأراضي يمكن تبويب حساباتها على الوجه التالي:

التقارير المحاسبية التي توضح الأرصدة المتاحة من الموارد الطبيعية بالدولة في تاريخ معين، مما يمكن الأجهزة التخطيطية من تخصيص هذه الموارد بين الاستخدامات المختلفة بما يحقق أكبر عائد ممكن من تلك الموارد.

٣ - ٢ - توفير البيانات التي تمكن الدولة من إعداد البيانات الإحصائية المتعلقة بالموارد الطبيعية بما يمكن من استخدام مثل هذه البيانات في تحقيق أهداف التنمية، وأيضا في إعداد الإحصائيات للمنظمات والهيئات الدولية المستخدمة لتلك البيانات (Statistics Norway, 1995).

٣ - ٢ - إعداد تقارير المؤشرات البيئية للمناطق المختلفة بالدولة واللازمة لتحقيق (Hann, Keuning and Bosch, 1993) الرقابة على عناصر تلوث البيئة المختلفة واتخاذ القرارات الخاصة بتخفيض معدلات ذلك التلوث أو الحد منه.

٣ - ٤ - توفير البيانات المحاسبية العينية والمالية للعمليات والأنشطة البيئية مما يمكن أجهزة الدولة من تحديد الاعتمادات المالية اللازمة لتحقيق الإدارة المثلى للبيئة، والتعبير عن الآثار السالبة والموجبة للبيئة في شكل نقدي.

٤ - مدخل التحليل المحاسبي العيني للعمليات البيئية وللموارد الطبيعية:

إن من أهم المداخل العلمية والتطبيقية التي يمكن

كود الحساب الرئيسي	الحساب الفرعي	مسمى الحساب
١٠١٠٠٠		أراضي زراعية
	١٠١١٠٠	أراضي طينية
	١٠١٢٠٠	أراضي صحراوية
	١٠١٣٠٠	أراضي متنوعة
١٠٢٠٠٠		أراضي غابات
	١٠٢١٠٠	غابات منتجة
	١٠٢١٠٠	غابات احتياطي انتاج
١٠٣٠٠٠		أراضي إسكان
١٠٤٠٠٠		أراضي أغراض تجارية

كذلك فإن حسابات المياه يتم تبويبها كما يلي:

كود الحساب الرئيسي	الحساب الفرعي	مسمى الحساب
٢٠١٠٠٠		موارد المياه
	٢٠١١٠٠	مياه أنهار
	٢٠١٢٠٠	مياه جوفية
	١٠١٣٠٠	مياه أمطار
٢٠٢٠٠٠		استخدامات المياه
	٢٠٢١٠٠	مياه أغراض منزلية
	٢٠٢٢٠٠	مياه أغراض زراعية
	٢٠٢٣٠٠	مياه أغراض صناعية

ويعتمد تبويب حسابات الموارد الطبيعية من حيث مدى التفصيل أو الإجمال في هذه الحسابات على حجم ونوعية البيانات البيئية المرغوب في الحصول عليها عن طريق تغذية هذه الحسابات بالبيانات وإيجاد العلاقة بين كل حساب آخر وفقا للقواعد المحاسبية الملائمة

الاستخدام كما يتضح فيما بعد .

٤ - ٢ - إعداد دليل حسابات عنصر الهواء:

يعتبر تبويب حسابات الهواء ضروريا لأغراض إعداد البيانات المحاسبية الخاصة بتلوث الهواء Air Pollution، وأيضا لتحديد المناطق الأقل والأكثر تلوثا للهواء واتخاذ القرارات اللازمة لمعالجة

ذلك التلوث وتخفيض معدلاته إلى المعدلات المقبولة التي يمكن أن توفر الحياة الآمنة للأصول البشرية والطبيعية والحيوية (Meszaros, 1978) وتتحدد نوعية كل حساب من حسابات الهواء تبعاً للعناصر المرغوب في رعايتها لتحديد حدودها القصوى، وأيضا التجاوزات التي

أدت إلى تعدي هذه الحدود لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة المحيطة من أضرارها، أي أنه يتم متابعة ما يسمى بعناصر تلوث الهواء. وعلى ذلك تكون حسابات العناصر التي يلزم متابعتها هي:

رمز الحساب	الحساب الفرعي	كود الحساب الرئيسي	مسمى الحساب
AP		٣٠١٠٠٠	● عناصر تلوث الهواء
CO	٣٠١١٠٠		● أول أكسيد الكربون
CH4	٣٠١٢٠٠		● الميثان
N2O	٣٠١٣٠٠		● نيتروس أكسيد
SO2	٣٠١٤٠٠		● ثاني أكسيد الكبريت
NOX	٣٠١٥٠٠		● أكاسيد النتروجين
NH3	٣٠١٦٠٠		● الأمونيا
NM VOC	٣٠١٧٠٠		● مواد عنصرية متطايرة
CO	٣٠١٨٠٠		● أول أكسيد الكربون
PM10	٣٠١٩٠٠		● جزيئات
O3	٣٠١٩٠٠		● الأوزون
Pb	٣٠١٩٠٠		● الرصاص

التي تحقق أكبر قدر من معدلات التنمية المتوقعة بالدولة.

٥ - المحاسبة العينية للبيئة والموارد الطبيعية:

إن استخدام دليل حسابات الطاقة والموارد الطبيعية والآثار البيئية كما تم إيضاحه من قبل - يتطلب ضرورة تواجد نظام محاسبي متكامل يعمل على تغذية الحسابات المدرجة بذلك الدليل بما يوضح الأرصدة المتاحة في كل منطقة من المناطق التابعة لدولة معينة من الموارد

ويمكن الاعتماد على دليل حسابات عناصر الهواء في تحديد الأرصدة المتواجدة منها في البيئة في لحظة وتاريخ إجراء القياس والتقدير الخاص بكل عنصر منها، وتبويب هذه الحسابات تبعاً لمصدرها وذلك للتمكن من تعديلها بما يؤدي إلى تواجدها في البيئة بالمعايير المسموح بها Allowable Standards وذلك عن طريق إجراء التعديل في حجم الموارد الطبيعية أو الصناعية المستخدمة بما يؤدي إلى استخراج واستخدام كمية الموارد

الاجتماعية/ العامة/ وبين الموارد الطبيعية من ناحية أولى، وبين البيئة من ناحية أخرى. ويقوم الهيكل العام لتلك المحاسبة العينية على تنظيم مجموعة من الحسابات "طبقاً لما تم توضيحه في أدلة حسابات البيئة والموارد الطبيعية" وبما يوضح التغيرات التي تطرأ على الأرصد المتاحة من الموارد الطبيعية والكميات المستخدمة منها خلال الفترة - Natural Resources Covered In - stitute Francais de yenv-moment,1995 "

وتشمل حركة حسابات المحاسبة العينية للبيئية والموارد الطبيعية بيانات عمليات الكميات العينية لتغيرات في الحجم المتاح من الموارد الطبيعية ومن المعدلات البيئية السائدة. وتتكون تلك العمليات من عمليات رئيسية Core Transactions، وعمليات فرعية أو إضافية Supplementary Transactions، ونوضح العلاقات المحاسبية للعمليات الرئيسية والفرعية للبيئة وللموارد الطبيعية على الوجه التالي:

وتتكون تلك العمليات مما يلي:

أ - العمليات المحاسبية الرئيسية للبيئة والموارد الطبيعية:

ويتم التعبير عن هذه الأرصد باستخدام "الوحدات العينية الطبيعية لكل مورد منها، وتعتبر البيانات المتوافرة لدى الأجهزة والهيئات المختصة بمتابعة مثل هذه الموارد مصدراً لإعداد الأرصد المتاحة منها".

أ - ١ - حصر الأرصد المتاحة من الموارد الطبيعية، وذلك طبقاً لنوعية كل مورد منها، والكميات المتواجدة من كل نوع منها ويتم عرض الأرصد المتاحة من الموارد الطبيعية في شكل رقم ٢ الخاص بمصفوفة حساب الأرصد المتاحة من الأراضي:

الطبيعية المختلفة، وأيضا الكمية المستخدمة منها هذا بالإضافة إلى الآثار البيئية المترتبة على استخدامها في الأنشطة والأغراض المختلفة، ويؤدي الاعتماد على نظام المحاسبة البيئية العينية الى التعبير عن العمليات البيئية Environmental Transactions في شكل وحدات عينية تعطي مؤشرات كمية عينية عن الزيادة أو النقص في حجم الاحتياطيات المتاحة من الموارد الطبيعية بالإضافة إلى التغيرات التي تطرأ على المؤشرات البيئية السائدة بالمناطق المحلية نتيجة استخدام مثل هذه الموارد.

وترجع أهمية تواجد نظم المحاسبة العينية للبيئة والموارد الطبيعية إلى ما يلي:

أ - إمداد الجهات والشركات القائمة على استكشاف واستخراج الموارد الطبيعية بالبيانات اللازمة للتخطيط للكميات التي سيتم استكشافها وإنتاجها من كل مورد من الموارد الطبيعية.

ب - إعداد بيانات في شكل وحدات عينية تمكن من إنتاج البيانات البيئية الإحصائية التي تمكن أجهزة الدولة من تحديد المناطق التي تخضع للتقييم البيئي المستمر Continues Environment Impact Assessment وتلك التي لا تخضع لذلك للتقييم.

ت - تخفيض الضغوط البيئية الناتجة عن الإسراف في استهلاك الموارد الطبيعية وذلك عن طريق إعداد بيانات محاسبية في شكل وحدات عينية توضح كميات الموارد التي يمكن الحد من استخدامها بغرض تخفيض الضغوط على البيئة ومنع الأضرار التي تؤدي إلى تلوثها أو الإضرار بها.

٥ - ١ - الهيكل العام للمحاسبة العينية البيئية والموارد الطبيعية:

تهدف المحاسبة العينية للبيئة والموارد الطبيعية الى وصف العلاقة بين المجتمع "الأنشطة الاقتصادية/

	أراضي زرعية	أراضي غابات	أراضي مباني	أراضي فضاء
مستخدمة	م ز ١١	م غ ٢١	م ب ٣١	م ف ٤١
تمتية	ت ز ١٢	ت غ ٢٢	ت ب ٣٢	ت ف ٤٢
احتياطي	ز ١٣	ح غ ٢٣	ح ب ٣٣	ح ف ٤٣
استكشاف	س ز ١٤	س غ ٢٤	س ب ٣٤	س ف ٤٤

شكل رقم ٢ (مصنوفة أرصدة الأراضي كمورد طبيعي)

ويتضح من المصنوفة السابقة أن:

- ١ - م ز، ت ز ... N ز = إجمالي الرصيد المحاسبي بالوحدات العينية للأراضي الزراعية موزعا على مجموعات من الأراضي تبعا للحالة التي عليها كل مجموعة منها .
- ٢ - م غ، ت غ ... N غ = إجمالي رصيد أراضي الغابات المتاح
- ٣ - م ب، ت ب ... N ب = إجمالي رصيد أراضي المباني المتاح
- ٤ - م ف، ت ف ... N ف = إجمالي رصيد الأراضي الفضاء

وعلى ذلك فإن التحليل المحاسبي للأرصدة المتاحة لكل مورد من الموارد الطبيعية يوضح الكمية المتاحة من الموارد الطبيعية مبوبة تبعا للحالة التي عليها كل مورد منها. وتعتمد المحاسبة العينية على المنهجية العلمية التي تقوم على مبادئ التسجيل التاريخي لعمليات البيئة والموارد الطبيعية، والقياس العيني، هذا بالإضافة إلى مبدأ مقابلة العمليات.

الأرباح البيئية التي تترتب على تأثير أنشطة المجتمع على الأصول العينية للبيئة - Environment Physical Assets، هذا بالإضافة إلى أن أعداد البيانات المحاسبية في شكل وحدات نقدية يؤدي إلى إيجاد أسلوب لحساب وتحديد الدخل القومي المستدام A Methodology for the Calculation of sustainable National Income. كذلك فإن إعداد تقارير محاسبية مالية دوريا تصف الأحداث البيئية وما تترتب عليها من نفاذ للموارد الطبيعية. ومن مجموعة من الزيادات أو التخفيضات في معدلات تلوث البيئة السائدة بالمجتمع وذلك كله في شكل وحدات النقود - يؤدي إلى تمكين أجهزة الدولة من رسم السياسات الخاصة بتطبيق مبدأ سداد قيمة الأضرار المترتبة على تلوث البيئة عن طريق الأطراف التي تسببت في حدوثها Polluter pay Principle، وأيضا تحديد أسعار استخدام ونفاذ الموارد الطبيعية بالمناطق المختلفة.

٦ - المحاسبة بالوحدات النقدية للبيئة والموارد الطبيعية:

يعتبر القياس النقدي مبدأ محاسبي استقرت على تطبيقه كافة النظم المحاسبية وذلك للتعبير عن كافة العمليات التجارية والصناعية والخدمية باستخدام وحدة قياس مالية واحدة وهي وحدة النقود Money Unit لقي استخدام الحسابات النقدية Money Account اهتماما كبيرا من الباحثين في مجال المحاسبة البيئية - ويرجع ذلك إلى عدم إمكانية الاعتماد على الحسابات العينية للبيئة والموارد الطبيعية في التعبير عن الخسائر أو

٦ - ١ مفهوم وصعوبات المحاسبة المالية للنظم

الأيكولوجية والأيكوزونية:

لم يلقى القياس المحاسبي لعمليات البيئة ذلك

للموارد والبيئة والتي تنتج عن أنشطة النظم الأيكولوجية، هذا بالإضافة الى أن القيم المالية لكل عنصر من عناصر البيئة والموارد الطبيعية إنما تختلف تبعاً لتعدد استخدامات الخاصة بها. فاستخدام المياه للأغراض المنزلية تختلف أسس تقييمه محاسبياً عنه إذا ما تم استخدام المياه للأغراض الزراعية، كذلك فإن توافر الهواء النقي الصالح للاستخدام تختلف أسس تقييمه عن الهواء الذي يحتوي على العناصر التي تؤدي إلى ما يسمى بتلوث الهواء، وهكذا الحال بالنسبة لعناصر النظم الأيكولوجية الأخرى.

ولعل من أهم الصعوبات الأخرى التي تواجه التقييم المالي والمحاسبي لعمليات وأنشطة البيئة والموارد الطبيعية هو تعدد مصادر الموارد الطبيعية، ويؤدي ذلك إلى تعدد الجهات والأجهزة الإدارية التي يتبعها كل مورد منها وبالتالي يصعب تحديد تعريف واضح ودقيق لما يسمى بالأصول الطبيعية Natural Assets، وما يسمى بالخصوم الطبيعية Natural Liabilities ويمكن تعريف الأصول الطبيعية بأنها الموارد الطبيعية التي تم تنميتها واستخراجها وتطوير ارضيتها من فترة لأخرى بواسطة وحدة تنظيمية معينة (حكومة/ خاصة) بحيث تؤول هذه الموارد الى تلك الوحدة التنظيمية بعد استخراجها ويتم إدراجها في قائمة المركز المالي الخاصة بها.

أما الخصوم الطبيعية فهي الالتزامات (مصادر تمويل) التي ترتبت على تمويل تكلفة الحصول على هذه الموارد. وتكمن صعوبة تفسير الأصول (الممتلكات) الطبيعية، والخصوم (الالتزامات) الطبيعية في أن الموارد الطبيعية تنتقل ملكيتها من منطقة لأخرى وذلك تبعاً للمنطقة المستفيدة منها، فإذا كانت هناك آبار للمياه تم تحديدها وتنميتها في منطقة معينة فهي تكون مملوكة للجهة التي قامت بتنميتها تمهيداً للاستفادة منها، فإذا ما تم

الاهتمام الذي حظي به القياس العيني لتلك العمليات.. ويرجع ذلك إلى عدم توافر أسعار التكلفة Cost Price وأسعار السوق Market Price التي يمكن وفقاً لها إجراء التقييم المحاسبي المالي لمثل هذه العمليات. كذلك فإن العمليات البيئية تتكون من مجموعة من العمليات التي تنتج عن العلاقات والنظم المتشابكة بين الطبيعة البيئية وبين الإنسان أو ما يطلق عليه النظم الأيكولوجية -Ecosys- tms. فالأرض يتم النظر إليها طبقاً لاستخدامها كترية زراعية أو لأغراض الإسكان، أو لإنشاء المصانع، أو لإنشاء الطرق وغير ذلك، والهواء لا يعتبر مورد طبيعي فحسب لكنه يجب أن يكون صالحاً لاستخدامات الإنسان والكائنات الحية المختلفة، ويتطلب ذلك كله إنتاج معلومات محاسبية تصف في شكل مالي أثر العلاقات المتشابكة بين الموارد الطبيعية والبيئية وأثر هذه العلاقات على معدلات التنمية (الناتج القومي/ الدخل القومي/ الدخل الفردي/ الربح الخاص/ الربح الاجتماعي).

وعلى ذلك تكون هناك ضرورة للاعتماد على حسابات النظم الأيكولوجية (Eco-systems (Ecoznes) Accounts) ويتم استخدام هذه الحسابات في تسجيل وحصر المعلومات المحاسبية الخاصة بعمليات وأنشطة استخدامات وإضافات وأرصدة الموارد الطبيعية والبيئة، وذلك بالاعتماد على التغيرات التي تطرأ على الرصيد الفعلي للموارد الطبيعية، والحالة البيئية السائدة قبل وبعد حدوث هذه التغيرات مع الأخذ في الحسبان العلاقات المتداخلة بين عناصر الموارد الطبيعية بعضها البعض، وبين النظم الكائنة المستخدمة والمتبادلة لهذه الموارد والبيئة (Weber, 1995).

ويواجه إعداد حسابات النظم الأيكولوجية لأغراض إعداد معلومات محاسبية مالية صعوبات ترتبط بالأسس التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم العمليات المحاسبية

٦ - ٢ - التقييم المحاسبي للموارد الطبيعية وللآثار البيئية لاستخدامها:

لعل من أهم الأهداف التي تسعى الدراسات والبحوث التي يتم إنجازها عن طريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، في مجال المحاسبة البيئية هو محاولة الربط بين المحاسبة العينية للموارد الطبيعية النقدية البيئية (Bartelmus, 1992) ولذلك يكون من الضروري استخدام معايير محاسبية موضوعية لتقييم الموارد الطبيعية التي يتم استخدامها بالكمية التي تحقق أقل أضرار ممكنة للبيئة مع زيادة معدلات التنمية بالدولة.

ويعتبر أسلوب تحليل تكلفة وعائد نفاذ الموارد الطبيعية مع تكلفة برامج حماية البيئة من أضرار تلوث البيئة - Natural Resource / Pollution/ Cost-Benefit Analysis ويعتمد ذلك الأسلوب على مبدأ رئيسي وهو أنه لا بد وأن لا تتجاوز تكلفة نفاذ الموارد الطبيعية مضافا إليها خسائر أضرار تلوث البيئة الناتجة عن استخدام هذه الموارد العائد المحقق من استخدام هذه الموارد ولذا فإن قيمة العائد المحقق من استخراج واستخدام الموارد الطبيعية، يتم تحديده - ليس عن طريق القيمة السوقية أو القيمة التكلفة للموارد الطبيعية إنما عن طريق ما يسمى بالقيمة البيئية Environment Value للموارد الطبيعية.

ويمكن تعريف القيمة البيئية للموارد الطبيعية بأنها القيمة الصافية للموارد الطبيعية التي يتم استخدامها بعد تسوية هذه القيمة بخسائر وعائد وتكلفة برنامج حماية البيئة الذي يتم تصميمه لمنع حدوث أضرار عناصر تلوث البيئة الناتجة عن استخدام هذه الموارد.

ويوضح الشكل رقم (٣) إجراءات تطبيق مفهوم القيمة البيئية للموارد الطبيعية باستخدام أسلوب تحليل تكلفة وعائد الموارد الطبيعية والبيئية:

استخدام المياه الناتجة من هذه الآبار بواسطة سكان مصانع منطقة أخرى وجهة أخرى فإن الأصول الطبيعية تنتقل في هذه الحالة إلى المنطقة والجهة الأخيرة التي تستفيد منها، وتتحوّل الأصول الطبيعية إلى "خصوم طبيعية" وذلك بالقيمة التي تعادل تكاليف تنمية آبار المياه والتي تحملتها المنطقة أو الجهة الأولى، وهذا هو ما يطلق عليه محاسبة النظم الأيكوزونية - Ecozones Systems Accounting، ويقصد بها الإجراءات والمفاهيم والأساليب المحاسبية التي يتم تطبيقها بغرض إعداد بيانات توضح الأصول الطبيعية مبوبة تبعا للمناطق والجهات التي تمتلكها، وكذلك توضح الخصوم الطبيعية التي ترتبت على هذه الأصول، هذا بالإضافة إلى إعداد بيانات محاسبية مالية توضح المؤشرات الكمية والمالية للبيئة نتيجة زيادة أو نقص كميات الموارد الطبيعية بكل منطقة من المناطق، و أيضا بالنسبة لكل نوع من أنواع هذه الموارد، ولكل عنصر من عناصر التقييم البيئي لهذه المناطق أيضا.

ويعتبر القياس المحاسبي للعمليات والأنشطة الأيكولوجية والأيكوزونية في شكل مالي أو نقدي من أهم المشاكل التي تواجه إجراءات التقييم المالي للآثار البيئية لمثل هذه الأنشطة. فإن استخدام مساحة معينة من الأراضي (مورد طبيعي) في إنشاء مصنع للمنتجات الكيميائية (بيئة اقتصادية)، قد يؤدي إلى زيادة معدلات تلوث الهواء وتلوث المياه في المنطقة المحيطة به (آثار بيئية سالبة) - وعلى ذلك تسعى المحاسبة الأيكولوجية في هذه الحالة إلى التعبير عن الأنشطة الاقتصادية لذلك المصنع بعد توضيح أثر استخدام الموارد الطبيعية وحدوث عناصر تلوث الهواء والمياه على البيئة وذلك في شكل مالي أو نقدي وذلك وفقا لأساليب القياس والتقييم المحاسبي التي نتعرض لها بالدراسة في الجزء التالي.

تتحمل بها الجهة او المؤسسة المسؤولة عن استخراج الموارد الطبيعية أو المحافظة عليها - مثل تكلفة الحصول على الأخشاب من الغابات، وتكلفة الرقابة على الاحتياطي المتوافر منها.

أما التكلفة الدفاعية فهي تكلفة حماية البيئة من أضرار التلوث الناتجة عن استخدام الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، إن التكلفة الدفاعية للبيئة تتكون من التكاليف الرأسمالية Capital Cost والتكاليف الجارية Current Cost والتكاليف السنوية Annual Cost.

ويعتمد تحديد هذه التكاليف على نوعيات الموارد الطبيعية والبيئية، وهذه الموارد يتم تبويبها الى موارد البيئية الحيوانية، والبيئية النباتية، والهواء، والمياه، والأرض، والتربة، بالإضافة إلى الموارد التي من صنع الإنسان مثل المباني، والطرق، والمرافق وغيرها من المنتجات والمرافق والإنشاءات التي يتم تنفيذها بواسطة الأنشطة البشرية، ويترتب على استخدام هذه الموارد عن طريق الأنشطة ومجالات الاستخدامات الصناعية والخدمية والطبيعية المختلفة إلحاق مجموعة من الأضرار بالأرصدة المتاحة من الموارد الطبيعية والبيئية، ويتطلب حماية هذه الموارد الطبيعية والبيئية ضرورة إعداد و تصميم مجموعة من البرامج الحمائية أو الدفاعية التي تعمل على الاحتفاظ بالعناصر المختلفة من الموارد الطبيعية والبيئية بالكمية وبمستوى الجودة البيئية التي تمكن المجتمع من الانتفاع منها والاستمتاع بها.

٨ - النظرة المستقبلية لحاسبة البيئة والموارد الطبيعية:

تناولت الدراسة في ذلك البحث موضوعاً من الموضوعات التي تنظم العلاقة بين الموارد الطبيعية والبيئية والتنمية، ولقد تبين من هذه الدراسة أن التوازن

الموارد الطبيعية
(الكمية المستخدمة × سعر السوق) = القيمة السوقية

↓
PE عناصر تلوث البيئة
تكلفة رقابة العناصر:

- تلوث المياه
- تلوث الهواء
- جزئيات

↓
RC إعادة تدوير عناصر التلوث
كمية منتجات × سعر السوق = إيرادات التدوير

↓
EVN القيمة البيئية للموارد الطبيعية
(EVN = NR + RC)

شكل رقم (٣)

(إجراءات تطبيق أسلوب تحليل تكلفة وعائد الموارد الطبيعية والبيئية)

٧ - تقييم تكلفة حماية الموارد البيئية والطبيعية:

تظهر أهمية إعداد بيانات محاسبية مالية عن البيئة والموارد الطبيعية في توفير البيانات الخاصة بتكلفة الموارد الطبيعية والعناصر البيئية. ولقد تعددت الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لأغراض تحديد تلك التكلفة ويعتبر مفهوم التكلفة الفعلية Actual Cost والتكلفة الدفاعية Defensive Cost، وتكلفة الفرصة وسعر الظل Opportunity Cost and Shadow Price، من أهم المفاهيم التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم تكلفة الموارد الطبيعية والموارد البيئية (Bartemlmus, 1993). ويقصد بالتكلفة الفعلية - اجمالي بنود التكاليف التي

اللازمة لإعداد تقارير محاسبية دورية لمعاونة الأجهزة المعنية بالدولة في إدارة ورقابة الموارد الطبيعية والبيئية ومن أهم هذه السياسات:

• التسجيل المحاسبي التاريخي والمستقبلي:

ويعتمد ذلك التسجيل على البيانات الخاصة بالأحداث الماضية لحركة الأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية خلال فترة زمنية معينة، مثل الأنشطة الخاصة بتخفيض مساحة الأراضي الصحراوية وزيادة مجالات استخدامها، والأنشطة التي أدت إلى زيادة أو تخفيض معدلات ثاني أكسيد الكربون في الهواء الجوي، وغيرها من الأنشطة التي ترتب عليها أحداث محاسبية ماضية معينة.

كما تتطلب برامج المحاسبة البيئية إجراء التسجيل المحاسبي لعمليات الموارد الطبيعية والبيئة المتوقع حدوثها خلال الفترة أو الفترات الزمنية القادمة وتعتبر نظرية القيد المزدوج من النظريات المحاسبية الملائمة للتطبيق لإجراء التسجيل المحاسبي المشار إليه وذلك لأغراض اعداد مراكز مالية دورية للموارد الطبيعية والبيئة بدول العالم المختلفة.

•• التقييم المحاسبي لعمليات البيئة والموارد

الطبيعية:

ويتم الاعتماد على الوحدات العينية، الطبيعية للموارد الطبيعية والبيئية وذلك لأغراض حصر الأرصدة المتاحة منها في بداية الفترة المحاسبية، والتغيرات الموجبة والسالبة التي طرأت على هذه الموارد خلال الفترة، وأيضا الأرصدة الموجودة فعلا من هذه الموارد البيئية والطبيعية في نهاية هذه الفترة.

ويطلق على التقييم المحاسبي المشار إليه اصطلاح التقييم المحاسبي العيني وبالإضافة إلى التقييم العيني

بين هذه المتغيرات الثلاث لا مفر منها وخاصة في ظل التزايد المستمر للسكان في دول العالم، والذي لا يقابله زيادة مماثلة في حجم الموارد الطبيعية المتاحة ومما يؤدي الى الحاق الأضرار المختلفة بالبيئة نتيجة زيادة المستهلك من هذه الموارد.

ولذا فإنه لكي يمكن توفير المعلومات العينية والمالية والتي تحقق التوازن المطلوب بين الموارد الطبيعية والبيئة والتنمية مع الأخذ في الحسبان التغيرات المتوقعة في حجم هذه الموارد وفي عدد السكان على مستوى الدولة الواحدة وعلى مستوى العالم في المستقبل - فإن الإطار المتوقع لمحاسبة البيئة والموارد الطبيعية يتكون مما يلي:

• دليل الموارد الطبيعية والبيئية:

فإن تباين انواع الموارد الطبيعية من دولة إلى أخرى، يؤدي إلى ضرورة إعادة دليل يوضح الأنواع الرئيسية والفرعية لهذه الموارد، وتبويبها تبعا لمناطق تواجدها وتحديد الخصائص البيولوجية والفنية لها، كما تكون هناك ضرورة لإعداد دليل يوضح المعدلات الخاصة بالمعايير البيئية وبمناطقها المختلفة.

• الكود الرقمي للحسابات الرئيسية والفرعية

للموارد الطبيعية والبيئية:

ويشمل ذلك الكود تحديدا رقميا وتعريفا لمسميات كل حساب من حسابات الموارد الطبيعية وحسابات العناصر البيئية المختلفة وذلك بغرض توجيه البيانات العينية والمالية الى هذه الحسابات.

• السياسات المحاسبية لتطبيق نظم المحاسبة

البيئية والموارد الطبيعية:

وتعتبر هذه السياسات من أهم المقومات التي يعتمد عليها نجاح النظام المحاسبي البيئي في توفير البيانات

لعمليات البيئية والموارد الطبيعية، يكون من الضروري تطبيق مفاهيم التقييم والقياس المالي او النقدي لهذه العمليات - ومن أهم هذه المفاهيم، مفهوم التكلفة الفعلية، وتكلفة الفرصة (أسعار الظل)، وتكلفة الإصلاح والعلاج البيئي، والتكلفة البيئية الجارية، والتكلفة البيئية الدفاعية.

●● تسعير منتجات الموارد الطبيعية:

تحقق الموارد الطبيعية إيرادات للدول المنتجة لها، وتتعد أساليب تحديد أسعار تقييم تلك الإيرادات وتحكم أسعار بعض هذه الموارد إن لم يكن غالبيتها الأسعار العالمية مثل زيت البترول الخام والثروة المعدنية وغيرها من هذه الموارد.

كما يتم تحديد البعض الآخر من أسعار هذه الموارد على مستوى الدولة المنتجة لها. وتتأثر أسعار تلك الموارد أيضا بفترة استخراجها من حيث انها موارد متجددة، أم غير متجددة كما تتأثر أيضا بالفكر المحاسبي الذي يتم الاعتماد عليه في تحديد اسعار هذه الموارد . حيث تكون هناك وجهتي نظر في هذا المجال.

ويتحدد الرأي الأول في إن إيرادات وأسعار الموارد الطبيعية تتحدد عند نقطة الاستخدام الأمثل لهذه الموارد (Friend, 1993) ويأخذ ذلك بتسعير الموارد الطبيعية بذات الأسلوب الذي تم به تسعير الخامات الإنتاجية أما الرأي الثاني فإنه يأخذ سعر السوق كأساس لتقييم هذه الموارد.

٩ - التقارير المحاسبية الدورية للموارد الطبيعية والبيئية:

إن تطبيق نظم المحاسبة البيئية يؤدي إلى اعداد معلومات مالية ومحاسبية تفيد في أغراض متابعة ورقابة

الموارد الطبيعية، وأيضا في التحقق من تطبيق المعايير البيئية بالمناطق الجغرافية المختلفة بالدولة.

ويتطلب عرض هذه المعلومات بأسلوب يمكن من الاستفادة منها ضرورة تبويبها في مجموعة من التقارير المحاسبية الدورية. وتتكون هذه التقارير مما يلي:

٩ - ١ : تقارير ارصدة الكميات المتاحة من الموارد الطبيعية المتاحة أول الفترة.

٩ - ٢ : تقارير المعدلات السائدة من عناصر تلوث الهواء والمياه والضوضاء، وتلوث التربة أول الفترة.

٩ - ٣ : تقارير كميات الموارد الطبيعية (الأراضي، الطاقة، الأخشاب، الغابات، المياه...) المضافة خلال الفترة.

٩ - ٤ : تقارير الكميات المستفيدة (المستخدمة) من الموارد الطبيعية خلال الفترة.

٩ - ٥ : تقارير التقييم المحاسبي (المالي) للموارد الطبيعية المضافة والمستفيدة خلال الفترة.

٩ - ٦ : تقارير تقييم عائد وخسائر التغييرات الموجبة والسالبة لعناصر تلوث البيئة عن الفترة المحاسبية.

١٠ - إيرادات وأقسام المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية على مستوى الدولة الواحدة.

إن تنفيذ الإطار العام لمحاسبة البيئية والموارد الطبيعية، وذلك بالمفهوم والأسلوب العلمي السابق ايضاحه يعتمد على تواجد الكوادر المؤهلة علميا وعمليا في مجال المحاسبة البيئية، وتتكون هذه الكوادر من المجموعة ا لوظيفية لمحاسبي البيئة بمستوياتها الإشرافية والتنفيذية المختلفة، تزاوُل هذه الكوادر الوظيفية من

يمكن أن تعتمد عليها دول العالم في تحقيق التوازن المشار اليه بين أهداف الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وبين أهداف زيادة معدلات التنمية بالدولة والتي يتطلب تحقيقها ضرورة نفاذ كمية كبيرة معينة من الموارد البيئية والطبيعية.

وخلصت الدراسة الى ان هناك ضرورة حتمية لتطبيق ما يسمى بنظم المحاسبة البيئية العينية والتي تهدف الى استخراج النتائج الخاصة بالحسابات البيئية في شكل وحدات عينية، وتعتبر بيانات تلك النتائج ضرورية لتحقيق التوازن المستهدف بين البيئة والموارد الطبيعية ومعدلات التنمية بدول العالم المختلفة.

كما يعتبر إعداد نظم ومناهج " المحاسبة البيئية المالية" ذوي أهمية كبيرة وذلك لأغراض التعبير عن العلاقة بين البيئة والموارد الطبيعية يعتبر ضروريا لأغراض بيان أثر تلك الاستخدامات على الناتج القومي الإجمالي والصافي للدولة وأيضا لتحديد تكلفتها وعوائدها المختلفة.

وتوصي هذه الدراسة أيضا بضرورة اعداد معايير دولة ومحلية للمحاسبة البيئية وذلك لحسم الخلافات في الرأي بين الباحثين في مجالات هذا الفرع المحاسبي المستحدث، وأيضا لترشيد المحاسبين البيئيين لاستخدام افضل هذه المعايير في الرقابة والمتابعة لما تملكه الدول المختلفة من موارد وثروات طبيعية، وللحفاظ على البيئة وفقا للمستويات المعيارية والمقبولة لكل عنصر من عناصر تلوث البيئة. كذلك فإنه لا بد من الاهتمام بتطوير التقارير المحاسبية للشركات الصناعية والتعدينية والزراعية والخدمية لتشمل تقارير المحاسبة البيئية والمحاسبة عن الموارد الطبيعية التي تقوم باستهلاكها لتحقيق اهدافها الانتاجية والاقتصادية بالقطاعات المختلفة بالدولة.

خلال وحدات تنظيمية تتكون من إدارات المحاسبة البيئية الموارد الطبيعية وكذلك الأقسام التابعة لها.

ويتم تنفيذ السياسات والنظم المحاسبية للبيئة والموارد الطبيعية على مستوى المحافظات وذلك عن طريق ادارة المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية بكل محافظة منها، كما يتم تنفيذ هذه السياسات على مستوى المدن داخل المحافظة الواحدة من خلال أقسام للمحاسبة البيئية يتم إنشائها لهذا الغرض، كذلك فإنه على مستوى القطاعات الصناعية وقطاعات الطاقة بأنواعها، والقطاعات الزراعية فإنه من الضروري إنشاء "إدارة للمحاسبة البيئية بكل قطاع منها تعمل على إعداد البيانات المحاسبية البيئية الخاصة بتلك القطاعات، وتزويد إدارات المحاسبة البيئية على مستوى المدن والمحافظات بهذه البيانات.

١١ - الخلاصة والتوصيات:

صارت مشكلة تحقيق التوازن بين البيئية والتنمية والموارد الطبيعية مجالاً للدراسات العالمية التي حازت اهتمام جميع دول العالم، فلم يعد اهتمام هذه الدول منصبا على حجم الطاقات الانتاجية لقطاعاتها الاقتصادية المتنوعة - بل منصبا على ما تستهلكه هذه الطاقات من موارد طبيعية متاحة، وما تهدره من معدلات الجودة السائدة بالبيئة من هواء ومياه، وموارد طبيعية بيئية (نباتية، حيوانية، معدنية،) وذلك كله بهدف تحقيق معدلات من التنمية في كافة المجالات الاقتصادية بهذه الدول بالمستويات التي تحقق رفاهية شعوبها اقتصاديا واجتماعيا مع الحفاظ على البيئة وعلى الموارد الطبيعية وبصفة خاصة الموارد غير المتجددة منها.

لقد تعرضت الدراسة في ذلك البحث لنظم المحاسبة البيئية والموارد الطبيعية باعتبارها مصدرا للبيانات التي

References:

- 1 - Corniere, P. "Natural Resource Accounts in France: an Example: Inland Water,": in OECD, Information and Natural Resources OECD: Paris, 1986 PP. 41 - 76.
- 2 - Longva , P. "A system of Natural Resource Accounts" Rapporteur, Sati Stisk Sentrabrya, Norway, 1981, PP. 81 - 89.
- 3 - United Nations Environment Programme, Workshop on Environmental and Natural Resource Accounting with particular Reference to countries in Transition to Market Economics, Report meeting , March 1994 PP. 3 - 6.
- 4 - Economic Commission for Europe, ECE Standard Statistical Classification of Land USE, 1989, P. 2.
- 5 - United National Environment Programme , op. Cit, P.2 (1994).
- 6 - Alfsen, K., Natural Resource Accounting and Analysis in Norway, Paper, PP. 13 - 16.
- 7 - Statistics Norway, Natural Resources and the Environment 1995, Oslo-Kongsvinger, 1995, pp. 19 - 65.
- 8 - Haan, M., Keuning, S., and Bosch, P. Integrating Indicators in a National Accounting Matrix Including Environmental Accounts (NAMEA) . In Statistics Netherlands, 1993, pp. 23 - 28.
- 9 - UN Statistical Commission, Material and Energy Balances, UN Document E/CN. 3/492.
- 10 - Meszaros , E, Background Air Pollution Monitoring, Meteorological Services of Hungary, Budapest, 1978, PP. 15 - 18.
- 11 - Statistics Norway, Natural Resources and the Environment 1995, OP. cit, P.19.
- 12 - Institute Francais de L'environnement, Physical Environmental Accounting : Land USE/Land Cover Nutrients and the Environment, Ipen (France), 1995, PP. 5 - 6.
- 13 - Weber, L., Environmental and Natural Resource Accounting: the French Experience, Workshop on Environmental and Natural Resource Accounting for selected Countries in West Asia, UNEP, ankara, June 1995, PP, 5 - 6.
- 14 - Bartelmus, P. Environmental Accounting and Statistics . Natural Resources Forum, Vol. 16, No. 1, 1992, pp. 72 - 74.
- 15 - Norgaard R., Sustainability and the Economics of Assuring Assets of Future Generations, Environmental Economics Series, Feb. 1992, PP. 2 - 3.
- 16 - Markandya, A., and C.Perring, Accounting for An Ecologically Sustainable Development : A summary Environmental Accounting, A Review of the Current Debate , UNEB, Dec. 1993, PP. 7 - 9.
- 17 - Bartelmus, P., Environmental Statistics and Accounting, Environmental Accounting - A Review of the Current Debate, UNEB, Dec. 1993, PP. 22 - 29.
- 18 - Pearce, D. and A. Markandya, Marginal Opportunity Cost a Planning Concept in Natural Resource Management, in: G. Schramm and J. Warford (eds), Environmental Management and Economic Development, Baltimore, Johns Hopkins (for the World Bank) 1989, PP. 38 - 55.

النظام الدولي الجديد وتكاليف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

إعداد



دكتور/ ونيس عبد العال

مقدمة:

شهدت مراكش في أبريل ١٩٩٤ انتهاء الجولة الثامنة من مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (الجات)، والتي بدأت معها ظهور منظمة التجارة العالمية (WTO) والمشملة على قواعد جديدة للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، وأحدثت تغييرات هامة في النظام الاقتصادي العالمي.

وقد تزامن ظهور هذه المنظمة مع مجموعة من الأحداث العالمية التي كان لها كبير الأثر في تشكيل خريطة الاقتصاد العالمي الجديد، (البطانية، ١٩٩٩)، تضمنت هذه التغييرات:

- ١ - انهيار المعسكر الاشتراكي، وانفراد الرأسمالية الغربية بقيادة الاقتصاد العالمي.
- ٢ - ظهور التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية.
- ٣ - تزايد الحاجة نحو الاصلاحات الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية ضمن برامج صندوق النقد والبنك الدوليين.
- ٤ - تزايد الحاجة نحو الاصلاحات الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية ضمن برامج

صندوق النقد والبنك الدوليين.
٥ - التوجه نحو الخصخصة.
٦ - تزايد نمو دور الشركات عابرة القارات والنمو التكنولوجي الكبير.
وقد شكلت هذه التغييرات وتزامنها مع الانتهاء من جولة أورجواي بعد مناقشات دامت طيلة عشر سنوات نظاما اقتصاديا وتجاريا جديدا ظهرت فيه مصطلحات جديدة على قاموس لغة الاقتصاد والتجارة ألا وهي العولمة والانتاج الدولي ورأس المال الدولي والوحدة النقدية والعملية الموحدة وتزايد الاتجاه نحو الاندماج الاقليمي، وأصبحت هذه التكتلات وجها لوجه على حافة الصراع التجاري والاقتصادي، كما ظهرت في الأفق بوادر الحرب التجارية أو الحرب الباردة وحل الصراع الاقتصادي والتجاري الدولي محل الصراع العسكري، وقد أفرزت هذه التطورات الهائلة تحديات فرضت نفسها على اقتصادات العالم الثالث، فكانت اتجاهات تنادي «بالأقلمة» وتفعيل دور التكتلات الاقليمية والمحلية. وقبل الخوض في الموضوع، فإن هناك تساؤل هام يفرض نفسه ألا وهو لماذا كانت الحاجة إلى نظام عالمي جديدا؟

أبرز معالم النظام الدولي الجديد:

يتسم النظام الاقتصادي الدولي الجديد بعدد من الملامح الهامة والخطوط الرئيسية، أبرزها نظام يعبر عن الحال الذي وصل إليه الاقتصاد العالمي والاصلاح المالي والاقتصادي، وهو - كما يرى شفيق الأخرس (١٩٩٨) - نظام مستقبلي يأخذ في الاعتبار الشروط المطلوبة لسياسة اقتصادية تقوم فيها عجلة التنمية على التوازن بين العملية الانتاجية باعتبارها هدف رئيسي للتنمية، وتوزيع عادل لنتائج هذه التنمية. كما أن هذه السياسة التنموية تتسم بالاستقرار والاضطراد، حيث أنها تعالج الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الاقتصادات العالمية.

ومن الأمور المتفق عليها بين رجال الاقتصاد أن النظام الجديد يجب أن يتصف بعدد من الخصائص إذا أريد له تحقيق هذه التوازنات، تدور هذه الخصائص حول المحافظة على الاستقرار النقدي وذلك من خلال اتباع سياسة سعر صرف «مرن» يعمل في إطار ربط العملة بمقياس يحقق الاستقرار النسبي ويمكنه مواجهة الأزمات والصدمات وبما يمكنه من الحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف العالمية ويساهم في

الحد من الضغوط التضخمية المستوردة، كما أنه لا بد لهذا الاستقرار من تنظيم حركة رؤوس الأموال عبر الأسواق العالمية وفي إطار العولة والانفتاح المالي الدوليين.

تشتمل معالم النظام الدولي الجديد على عدد من الرموز البارزة، هي (أ) العولة، (ب) تحرير النشاط الاقتصادي، (ج) المنافسة، (د) الحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي. وتعمل هذه المعالم من خلال مجموعة من الاتفاقيات الدولية، هذه الاتفاقيات تتمتع بآليات مستقلة للإشراف على تنفيذها من خلال الجهات أو المنظمات المعنية، كما أنها تعد ملزمة بشكل مباشر للدول الموقعة عليها، وملزمة بطريقة غير مباشرة للدول غير الموقعة، وقد فرضت هذه الفعاليات الاقتصادية الدولية وتأثيراتها المختلفة تحديات معينة على كافة الدول، وبخاصة الدول النامية، وجعلها تعمل جاهدة من أجل التكيف مع هذه الاتفاقيات والمواءمة معها.

وقد تجلى مسار هذه الاتفاقيات في نموذج اتفاقية تحرير التجارة والتي استتبعها إنشاء منظمة التجارة العالمية، والذي تمخض عن مفاوضات جولة أوروغواي بشمولها

لمختلف الأنشطة الاقتصادية.

وهكذا جاءت ولادة منظمة التجارة العالمية بعد مخاض طويل، ظل نحو ٢٧ عاما موزعا على ثمان جولات من المفاوضات، بدأت بمفاوضات عام ١٩٤٧ في جنيف ثم فرنسا في ١٩٤٩ وبريطانيا ١٩٥١، وجنيف مرة أخرى في أعوام ١٩٥٩، ١٩٦٢ وجولة كيندي في جنيف في عام ١٩٦٧، ثم جولة طوكيو في العام ١٩٧٩، واختتمت المفاوضات في جولة أوروغواي بمراكش بالمغرب في العام ١٩٩٤، ولتشترك المنظمة الجديدة مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في إدارة الاقتصاد العالمي.

وقد ظلت الدول النامية بعيدة عن اهتمام مفاوضات التجارة طيلة الجولات الخمس الأولى، والتي تناولت مسألة الحماية والتعريفات الجمركية، الى أن اتسعت دائرة التفاوض في جولة طوكيو ١٩٧٩ ليشتمل على التدابير غير الجمركية، وفي هذه الجولة تم اقرار المعاملة التفضيلية للدول النامية من قبل الدول المتقدمة، وإن كانت الدول النامية ظلت عمليا بعيدة عن هذه المعاملة، فقط ظلت القيود التجارية والحماائية مفروضة على صادرات هذه الدول الخارجية وبخاصة من بعض السلع الزراعية والمنسوجات

العامين ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ نجد أنه بينما كان معدل النمو يزيد على ٥% في العام ٢٠٠٠ إلا أنه انخفض إلى ٣% فقط في العام ٢٠٠١. وحمل التقرير اقتصاد الدول المتقدمة، وبخاصة الاقتصاد الأمريكي، مسؤولية هذا التباطؤ فبينما حقق نمو الاقتصاد الأمريكي رقما قياسيا بلغ ٥% في العام ٢٠٠٠ إلا أنه تدهور في العام ٢٠٠١ إلى نحو ١,٥% والجدول الآتي يوضح العوامل المسؤولة عن تباطؤ معدل نمو الاقتصاد العالمي. وقد دعا ذلك الاتجاه العديد من

كانت تتم أساسا بين الدول المتقدمة، وكانت آراء ومفاوضات الدول النامية هامشية إلى حد كبير.

ومع بزوغ النظام الدولي الجديد ازدادت معه هيمنة الاقتصادات المتقدمة على الاقتصاد العالمي، بل أصبح تباطؤ أو تقدم اقتصاد الدول المتقدمة المسؤل الرئيسي عن تباطؤ أو نمو الاقتصاد العالمي، ويؤكد ذلك تقرير CEPII عن الاقتصاد العالمي (L'economie Mondiale 2002) وبقراءة حركة الاقتصاد العالمي في

وغيرها من الصناعات كثيفة العمل (العنصر الرخيص نسبيا في هذه الدول).

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه رغم تزايد عدد الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الجديدة إلى حوالي ثلثي عدد الدول الأعضاء والبالغ نحو ١٢٤ عضواً، فإن المركز التفاوضي لهذه الدول النامية لا يزال ضعيفا سواء علي المستوى السياسي أو التجاري، إلى جانب تواضع تأثيرها في مفاوضات الاتفاقات بشكل عام في تلك المفاوضات التي

العوامل المسؤولة عن معدل نمو الاقتصاد العالمي (%)

البيانات	٢٠٠٠	٢٠٠١
معدل نمو الاقتصاد العالمي	٤,٨	٣
معدل نمو الاقتصاد الأمريكي	٥	١,٥
الناتج الإجمالي العالمي	٣٢٢١٠	
الناتج الإجمالي الأمريكي	٩٩٤٨	
نسبة الناتج الأمريكي إلى العالمي	٣١	
الاقتصاد الأوروبي:		
دول الاتحاد الأوروبي (معدل النمو)	٣,٤	٢,٤
الاقتصاد الياباني	١,٧	٠,٦
		٣
البلدان الصناعية الجديدة في آسيا		
- تاوان	٦,٠	٠,٥
- ماليزيا	٨,٣	٢,٠
- هونج كونج	٨,٥	٢,٥
- سنغافورة	٤,٢	٢,١
- كوريا الجنوبية	٨,٨	٣,٠

بلدان آسيوية أخرى:		
٧,٢	٨,٢	- الصين
٥,٠	٦,٠	- الهند
أمريكا اللاتينية		
١,٥	٤,٠	- المكسيك
١,٠	٧,٠	- البرازيل
٢,٠	٤,٠	- الأرجنتين
--	(١,٠)	
روسيا وبلدان الكتلة السوفياتية السابقة		
٤,٥	٧,٥	- معدل النمو
١١,٠	٢٠,٨	- معدل البطالة
بلدان أوروبا الشرقية (سابقة العضوية في الكتلة الشرقية)		
٣,٥	٥,٢	- هنغاريا
٢,٠	٤,٠	- بولونيا
١,٥	١,٦	- رومانيا

المصدر: (EPII, 2000), L'economic Mondial 2000, la Decouvert, Paris

عرض جورج طرابيشي

والخدمات، تعد أفضل اتفاقية بالنسبة للبلدان النامية (شاهين، ٢٠٠١) (١)، حيث أن الدول النامية هي التي تقرر الخدمات التي ستحررها بدون ضغوط من الدول المتقدمة، كما أن الاتفاقية تضمنت في طياتها الحكومية على ألا تكون خدمة تؤدي في إطار تنافسي وألا تؤدي هذه الخدمة على أساس تجاري لتحقيق ربح، كذلك لم تتعرض الاتفاقية للخصخصة وهي تتناول التحرير، فبينما يعني الأخير التعددية في وحدات الإنتاج تعني الخصخصة

الدول. ب - حرص الدول المتقدمة على تضمين الاتفاقية بالقواعد المناسبة لمصالحها وبخاصة في مجالات تنظيم الملكية الفكرية وتحرير الخدمات. ج - كنتيجة لمفاوضات اتفاقية اوروجواي سوف تتراجع المزايا التفضيلية التي تتمتع بها الدول الأعضاء الأكثر فقراً. وفي المقابل، يرى البعض أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبخاصة الاتفاقية العامة للتجارة

المراقبين الى التقليل من الاستفادة القصوى من تحرير التجارة، بل ظهور من يؤكد أن هناك تكاليف باهظة تتحملها تلك الدول في هذا الإطار، وذلك كنتيجة لمقررات منظمة التجارة والتي تم اقرارها في جولة اورجواي، (البرطانية، ١٩٩٩) وذلك لعدة أسباب:

أ - نتيجة لإلغاء أو تخفيض الدعم المقرر على بعض السلع من واردات الدول النامية فإن أسعارها سوف ترتفع، مما يعني ازدياد العبء على كاهل ميزان مدفوعات هذه

الأسمية خلال يومين فقط في أعقاب تفجيرات مركز التجارة العالمي في نيويورك في 11/9/2001 (3) مثال ذلك وصف توقيت انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية بعد مفاوضات استمرت عشرة أعوام بالتوقيت الحرج.

(4) في هذه النقطة يؤكد Paul Chimic الاقتصادي الإقليمي مؤسسه ايديا جلوبال في سنغافورة في تعليقه على انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية: «الصين منارة آسيا في الوقت الحالي ولكن توقيت الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ليس جيداً، من المؤسف أنها لم تتمكن من الانضمام في نفس هذا التوقيت من العام الماضي».

(5) غرفة التجارة الأمريكية في الصين - الشرق الأوسط، العدد 8329 ص 14 في تفاصيل ذلك، انظر، كذلك تعليق هاوارد مارجوليس، رئيس شركة التأمين الأمريكية، لينكولن ناشيونال في الصين، وذلك عند انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية.

(6) Teem Condon, senior Economist, ENG. Parings, Hong Kong. IBID, P. 14.

(7) ابراهيم البطانبة (1999)، منظمة التجارة العالمية وتأثيراتها على الأمن الغذائي العربي «التعاون»، العدد 50 السنة 14.

الموارد اللازمة لتطبيق لوائح المنظمة (6).

إلا أنه ورغم هذه المثالب التي قد تجنيها الاقتصادات النامية او المتحولة من انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، فإن هناك من يرى أن الدولة قد تسعى لاستغلال الانضمام للمنظمة لزيادة كفاءة الاقتصاد ومواصلة النمو حيث لا تستطيع الحكومة مواصلة الانفاق المالي بأحجامه الضخمة إلى ما لا نهاية (الشرق الأوسط، 2001)، وبالإضافة الى ذلك يرى آخرون أن التحول في ظل منظمة التجارة العالمية سيشجع على مزيد من الاستثمارات الخاصة والقضاء على عدم الكفاءة في القطاع العام الحكومي والذي يعرقل عملية النمو فضلاً عن تدعيم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصادات المتلقية لها وزيادة كفاءة الاستثمار المحلي، إلى جانب أن زيادة كفاءة رأس المال ستعمل على تعويض الخسائر المتوقعة من إعادة هيكلة القطاع الحكومي (CON-DON, 2001).

الهوامش والمراجع:

- (1) ماجد شاهين، القطاع الخاص ومفاوضات التجارة العالمية، الأهرام الاقتصادي العدد 1709 - 8 أكتوبر، ص 20.
- (2) زادت خسائر البورصة الكويتية عن ملياري دولار من قيمتها

المنظمة الى عضوية منظمة التجارة العالمية بسبب عدم قدرتها على الإسراع في تنفيذ الاصلاحات المالية والاقتصادية، وبالتالي حدوث اضطرابات واختلالات كبيرة، ومن ثم عدم وفاء هذه الدول بالتزاماتها ومتطلباتها كعضو في المنظمة، والتي من بينها:

- رفع كفاءة القطاع الحكومي.
- إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تحفيز النمو في هذه البلدان.
- دور أكبر للشركات بالقطاع الخاص في دعم العمالة الوطنية والمساهمة في استيعاب العاملين المتعطلين عن العمل.
- خفض عدد الشركات المملوكة للدولة.

8 - إن أهم التحديات التي تواجه الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة قضايا الاصلاح الاقتصادي بها والتي تعاني أشد المعاناة من وجود شركات ضخمة مملوكة للدولة، مما يجعل التغيير بطيئاً إلى جانب ما قد يواجه الجهود الحكومية في مجال الاصلاح والتغيير من معارضة ومقاومة من جانب العديد من المؤسسات والسلطات المحلية (5).

9 - من بين المشاكل التي قد تعترض البلدان الأقل نمواً الأعضاء في المنظمة وبخاصة في النواحي التطبيقية أن تلجأ هذه الدول إلى محاولة التخلص من تعهدات الانضمام للمنظمة، فضلاً عن عجز هذه الدول عن توفير الامكانيات أو

مشروعات البنية التحتية الممولة بـ B.O.T

(بناء - تشغيل - تحويل)

١ - مقدمة:

احتكار أقسام المشروعات البنية التحتية و إتاحة الفرصة للقطاع الخاص ليمارس دوراً في هذا المجال. ومن الصيغ المطروحة في هذا الصدد لمشاركة القطاع الخاص الصيغة المعروفة بـ B.O.T وأذكر هنا عدد من النقاط الأساسية التي تتعلق بهذه الصيغة وهي:

- ١ - التعريف بمشروعات B. O. T.
- ٢ - خصائص مشروعات B. O. T.
- ٣ - أطراف التعامل في مشروعات B. O. T.
- ٤ - مزايا و عيوب مشروعات B. O. T.
- ٥ - مراحل مشروعات B. O. T.

تعتبر مشروعات البنية التحتية ذات أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع . فالكهرباء والمياه والمواني والمطارات والطرق والتليفونات لا يمكن لأي نهضة اقتصادية أن تقوم بدونها كما أنها تحتل أهمية اجتماعية كبيرة، حيث تقدم خدمات أساسية وضرورية لجميع أفراد المجتمع. ولذا فإن النوعية الجيدة والتكلفة المنخفضة يعتبران أمرين ضروريين عند تقديم مثل هذه الخدمات.

وبالرغم من الأهمية الكبيرة لمشروعات البنية التحتية. إلا أن هناك عديد من الحكومات اتجهت تحت وطأة الضغوط الاقتصادية الى التنازل عن دورها التقليدي في

إعداد



حسين محمد بوعباس

مساعد محلل مالي
الشركة الكويتية لتطوير
المشروعات الصغيرة

التكاليف الخدمة نتيجة للمغالاة في أسعار المدخلات من قبل المؤسسين. وبالطبع فإن هذا ينعكس على أسعار الخدمة. ولذا ننصح بوجود طرف مراقب كممثل للحكومة برصد مثل هذه الممارسات وبينى عليها.

مراحل مشروعات B. O. T

يمر مشروع B. O. T بعدة مراحل نذكرها باختصار

- ١ - مرحلة التعرف.
- ٢ - الاعداد الحكومي للمناقصة.
- ٣ - اعداد عطاءات من قبل المولين.
- ٤ - الاختيار.
- ٥ - تكوين شركة المشروع.
- ٦ - تنفيذ المشروع.
- ٧ - تشغيل المشروع.
- ٨ - تحويل الملكية.

وهناك عدة نماذج لمشروعات البنية التحتية:

- ١ - مشروع نفق القنال وهو من أكبر مشروعات البنية التحتية وهو يربط كل من فرنسا وبريطانيا.
- ٢ - مشروع الاستاد الأولومبي ٢٠٠٠ في استراليا.
- ٣ - مشروع إمداد المياه في تركيا.
- ٤ - مشروع تنقية المياه في ماليزيا.

هذا وبرأينا أن مشروع B.O.T تساعد على تنمية الاقتصاد في الدولة وتساعد الحكومة على إنشاء مشاريع حيوية وخدمة ذات عائد جيد وخدمة مميزة.

أطراف التعامل في مشروعات

B. O. T

يوجد هناك عديد من أطراف التعامل في عقد مشروع B. O. T ومن أهمهم الحكومة وشركة المشروع وأطراف أخرى وكل جهة مشاركة لها عدة أدوار مختلفة.

مزايا وعيوب مشروعات

B. O. T

تتحقق هناك العديد من المنافع للمجتمع نتيجة للقيام بمشروعات B. O. T من أهمها:

- ١ - يترتب على قيام القطاع الخاص بتمويل هذه المشروعات تقليل الانفاق العام وتقليل الاقتراض الحكومي الذي يصاحبه انخفاض في عجز الموازنة الحكومية وتقليل معدل البطالة.
- ٢ - تحقيق منافع عامة تتعلق بالكفاءة والخدمة المتميزة:
- ٣ - يساعد إقامة هذه المشروعات على تنمية سوق رأس المال المحلي وذلك في حالة استخدام هذه السوق في توفير أموال لمشروعات B.O.T. عن طريق إصدار سندات أو أسهم.

عيوب مشروعات B. O. T

- ١ - يشير البعض إلى أن السماح للأجانب بتملك مشروعات استراتيجية وفق لنظام B. O. T لفترة طويلة تسمح بفتح الباب أمام سيطرة رأس المال الأجنبي.
- ٢ - قد تحدث هناك زيادة في

تعريف بمشروعات B. O. T

١ - يشير مشروع البنية التحتية المحول B. O. T إلى ذلك النوع من الاستثمار الذي يتولى فيه القطاع الخاص إقامة Build وتشغيل Operate مشروع البنية التحتية التي كان من المعتاد أن يتولى بناء وإدارته القطاع الحكومي على أن يتم تحويله Transver مرة أخرى للحكومة بعد فترة كافية يتم فيها استرداد رأس المال المستثمر وتحقيق معدل عائد معقول.

خصائص مشروعات B. O. T

- ١ - إن مشروعات البنية التحتية In-frastructure اعتادت الحكومية أو القطاع العام إقامتها وتشغيلها في الماضي ومن أنواعها المرافق العامة، والأشغال العامة وقطاعات النقل العام.
- ٢ - تقوم الحكومة بمنح امتياز Con-cession لشركة القطاع الخاص التي تتولى عملية تحويل وإنشاء وتشغيل المشروع لفترة معينة.
- ٣ - يقوم القطاع الخاص بنقل أو تحويل ملكية المشروع إلى حكومة الدولة في نهاية فترة الامتياز ويتعين أن تكون فترة الامتياز طويلة بحيث تكفي لاسترداد رأس المال المستثمر في المشروع وتحقيق معدل عائد معقول لشركة القطاع الخاص.

المحور الأول: المطلق والأرامل

نجد أنه من الغريب عدم استثناء قرار مجلس الخدمة المدنية الخاص بشأن بدل البحث عن العمل الصادر بسنة ٢٠٠١ المادة رقم (٢) الشرط رقم (٧) المؤهل ج سطر الاستثناءات للمطلق والأرامل واستثناءه للمطلقة والأرملة لشرط اجتياز دورة تدريبية مدتها لا تقل عن سنة دراسية من أحد المعاهد التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب أو أحد المعاهد المعتمدة من الجهات المختصة، هذا بالإضافة إلى شهادة الثانوية العامة أو ما دونها (راجع صورة من قرار مجلس الخدمة المدنية، المادة رقم (٣)).

هذا على الرغم من أن حاجة المطلق أو الأرملة لبدل البحث عن العمل قد تزيد عن حاجة المطلقة والأرملة كونه رجل وله متطلباته ومسؤولياته والتي قد تمتد إلى رعاية أكثر من أسرة في وقت واحد.

المحور الثاني: أصحاب التأهيل المهني والتعليم الموازي

عند تصفحي لقرار بدل البحث عن العمل والصادر من مجلس الخدمة المدنية وبالتركيز على جدول صرف هذا البدل وجدت أن هناك تحديدا جميلا لجميع الفئات، وفجأة نمت إلى مخيّلي بعض التخصصات

والمهام والمهن فاحترت في تحديد الفئة المفترض توجيهه ما سبق إليها، ومنها أصحاب التأهيل المهني والتعليم الموازي الذين لم يصرف لهم هذا البدل حتى نهاية كتابتي لهذه السطور على الرغم من استيفائهم للشروط المطلوبة وتصنيفهم بالدرجة السابعة أي مع فئة حملة الشهادة الثانوية العامة بالسلم الوظيفي الخاص بالجهات الحكومية (راجع جدول صرف بدل البحث عن العمل).

المحور الثالث: صناع القطاع الخاص

حقيقة من الأمور التي تحز في النفس ونحن نطلع على صفحات القانون الخاص بدعم العمالة وما تلاه من قرارات من قبل الجهات المسؤولة على تطبيقه، أن نقرأ عن استبعاد من هم فوق ٤٧ سنة من جميع العلاوات الممنوحة.

دعونا نركز ولو للحظات على هذه الفئة من المجتمع، أي نعم هي فئة غالبيتها من التجار وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والمتوسطة (وإن كان بشكل نسبي)، ولكن لنبتعد عن الحسد والتفكير المحدود، ولننظر إلى ما هو أبعد من ذلك.

دعونا نقلب صفحات ماضي هؤلاء التجار أنا أعلم أن أغلبها

مصالح شخصية واستفادة ذاتية وهذه هي لغة التجارة ولكن هناك على الجانب الآخر المصلحة الوطنية والخدمة الإقتصادية الغير مباشرة من خلال تعامل هؤلاء التجار مع المستثمرين الأجانب والذين هنالك العديد منهم من لم يسمع عن الكويت إلا عن طريق هذا التعامل التجاري.

في رأينا المتواضع أن لهذه الفئة بصمة واضحة على جبين الاقتصاد الكويتي بشكل عام وعلى جبين القطاع الخاص بشكل أوضح ولو صغر حجمها، كما أننا على يقين بأن هذه العلاوة لن تقدم أو تؤخر في دخل تلك الفئة من المجتمع، لذلك أقترح دعمهم وتقديرهم بطريقة أو بأخرى لرد جزء من هذا الجميل القومي الذي ما زلنا نجني ثماره حتى يومنا هذا.

المحور الرابع: المخاطرون بمستقبلهم الوظيفي

نود أن نوجه عناية القائمين على تطبيق هذا القانون والمسؤولين عن إصدار القرارات التي تنظم عمله التروفي قليلا وإعادة النظر في السقف الأعلى لإستحقاق العلاوة الإجتماعية بالنسبة للعاملين الوطنيين في الجهات الغير حكومية والمحدد بـ ١,٠٠٠ دينار كويتي.

حيث أنه أليس من حق من خاطر

من عدم تطبيق الضريبة المفروضة على جميع الشركات.

في الواقع لم نستغرب من أن يتم فرض الضريبة على الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية كونها شركات تحكمها إدارة متخصصة وعليها رقابة مشددة من وزارة التجارة والصناعة (وإن كانت بشكل محدود) أو هناك على الجانب الآخر من يحاول دعمها أو دعم السوق المدرجة به وإن كان بشكل غير مباشر وهذا الدعم متمثل بالهيئة العامة للاستثمار، ولكن من غير المنطقي عدم فرض هذه الضريبة على مثيلاتها من الشركات الأخرى والغير مدرجة والمسجلة في وزارة التجارة والصناعة، لأن ذلك قد يؤدي إلى عزوف هذه الشركات (أقصد الغير مدرجة) وبالذات العائلية والتي قد تتعدى رؤوس أموالها رؤوس أموال العديدين من الشركات المدرجة مجتمعة عن الإدراج في السوق كونها مستفيدة من جانبين الأول عدم دفعها للضريبة والثاني شمول القانون لها وبالتالي الاستفادة من العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأَوْلاد، (يجب الإشارة هنا إلى المكانة الكبيرة للشركات العائلية في السوق المحلي حيث أن عدد العاملين في القطاع العائلي قد وصل إلى ٢٦١,٧٨٩ عامل ونسبة مقدارها

العاملين في الجهات الحكومية كونهم كويتيين ويرعون أسر.

حقيقة نود أن نقترح على المسؤولين سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية التكرم في رفع سقف العلاوة الاجتماعية بقدر ٥٠٪ حتى يكونوا أكثر انصافاً وواقعية، مما يزيد من دعمهم لإخوانهم وأبناءهم أصحاب هذه الفئة من العمالة الوطنية والذين هم بالنهاية أبناء هذا الوطن الذين لن يألوا جهداً في خدمة هذا البلد العزيز.

المحور الخامس: الشركات

المضروبة بالضريبة

من البديهي أن يتم تمويل صندوق دعم العمالة الوطنية من خلال إستقطاع نسبة معينة من أرباح الشركات وفقاً لمعايير وشروط وضوابط معينة، وما يخفف عن الشركات من تأثير هذا الاستقطاع هو عدم وجود أي ضرائب أخرى مفروضة (بغض النظر عن حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي)، ونحن هنا نشيد بدور الحكومة في محاولة دعمها للشركات عن طريق المساهمة في تمويل هذا الصندوق المانح للعلاوة الاجتماعية وعلاوة الأَوْلاد. وغيرها من البدلات والعلاوات المتعلقة بدعم العاملين الوطنيين في الجهات الغير حكومية، ولكن حقيقة إختلافنا معهم منبثق

بمستقبله المهني (كما هو شائع فإن العمل في القطاع الخاص غير مضمون على المدى البعيد) وخفض العبء على القطاع الحكومي على الرغم من المميزات التي يحصل عليها، من أن يتم تقديره كونه جرة لا يتجزأ من هذه العمالة الوطنية في جهاتها المختلفة ودعمه كأى موظف جديد يريد الدخول في صفوف العاملين في الجهات الغير حكومية، (تجدر الإشارة أن عدد الكويتيين العاملين في القطاع الخاص يقدر بـ ١٣,٠٨٣ كويتي كما أن نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الخاص من إجمالي قوة عمل القطاع الخاص تقدر بـ ١٣,٢٪ (نسبة قليلة جداً) كما يجب أن لا نغفل النسبة الكبيرة للعاطلين عن العمل (راجع الرسم البياني).

نحن نعتقد أن هذا السقف المحدد بالمبلغ المذكور أعلاه مجحف في حق تلك الفئة من العمالة الوطنية حيث أن أصحاب الخبرة منهم والمحددة خبرتهم بـ ١٠ سنوات على سبيل المثال لا الحصر لن تقل رواتبهم عن هذا السقف وبالتالي فإن حقهم سوف يستبعد من الحصول على هذه العلاوة الاجتماعية وتبقى فقط علاوة الأَوْلاد التي يفترض أن تمنح لهم من وجهة نظرنا منذ تطبيقها على

٢١,٨٨٪ من إجمالي قوة العمل (راجع الجدول).

أضف إلى ذلك التلاعب المتوقع من قبل الإدارات المالية الخاضعة لتلك الشركات في محاولة منها لتقليص الأرباح دفترياً لإيهام الجهة المسئولة عن متابعة تطبيق هذه الضريبة بأن هذه هي الأرباح المحققة والمفترض احتساب الضريبة على أساسها.

في الحقيقة نحن هنا لنا رأي وهو متمثل في أن فرض هذه الضريبة على جميع الشركات من دون تفرقة سوف يدعم السوق ويزيد من سرعة إقبال الشركات التي خارجه إلى الإدراج كون الضريبة مطبقة عليهم في جميع الظروف والأحوال فبالتالي لا توجد أي أسباب أو معوقات أو مؤثرات خارجية قد تبعد تفكير هذه الشركات من طرح أسهمها بشكل عام وعلني والاستفادة من المزايا المتعددة للإدراج والتي منها على سبيل المثال لا الحصر.

● مجال أوسع لتمويل أنشطتها عن طريق زيادة رأس مالها وذلك بطرح أسهم جديدة للاكتتاب العام كما أنها تستطيع التمويل من خلال إصدار السندات.

● التسهيلات المغرية من قبل البنوك والتي تميز بها الشركات

المدرجة عن غيرها كونها تقيم بشكل دوري من قبل المستثمرين أي أن لها قيمة سوقية.

● إمكان بيع أي مساهم لحصته في أي وقت وبالسعر الذي يرغب به وهذا غير متوافر في الشركات الغير مدرجة (وإن كان ذلك بشكل نسبي) حيث أن المساهم لن يستطيع بيع حصته إلا على الشركاء الموجودين (في بعض أنواع الشركات) علاوة على عدم وجود أسعار تنافسية.

من جانب آخر فإننا نرى فيما يتعلق بثبات نسبة مساهمة القطاع الخاص بـ ٢٥٪ من الناتج القومي إنها نسبة منطقية ومعقولة كون الكويت من الدول أحادية الدخل، حيث أن منتجها الوحيد هو النفط كما أنه الممول الرئيسي لجميع مشاريعها وأنشطتها وبالتالي فإن القطاع الخاص قد لا يصل أصلاً إلى هذه النسبة (وإن كان تصورنا هذا بشكل نسبي) كمساهمة منه في الناتج القومي ولكن يجب أن لا نغفل دور القطاع الخاص ومساهماته في الناتج القومي حيث أنه يشكل أكبر قوة عمل موجودة في جميع القطاعات حسب التقديرات التي تشير إلى أن عدد العاملين فيه قد وصل إلى ٦١٤,٠٦٣ عامل، كما أن

نسبة العاملين فيه قد تجاوزت ٥١٪ من إجمالي قوة العمل (راجع الجدول).

كما نريد أن نشدد على ضرورة التمييز في شأن ازدواجية الضريبة على الشركات خصوصاً تلك التي تمتلك حصصاً كبيرة في رؤوس أموال شركات أخرى.

ونذكر الحكومة بالوعود التي أطلقتها بشأن الضريبة خصوصاً تلك المتعلقة بأن اختيار الشركات المدرجة سوف يكون كمرحلة أولى وذلك لصعوبة التطبيق على الجميع في وقت واحد.

ونذكر كذلك معالي وزير المالية فيما يتعلق بتمييز الشركات الداعمة للعمالة الوطنية من حيث الأفضلية في الحصول على المناقصات والمشاريع والعقود.

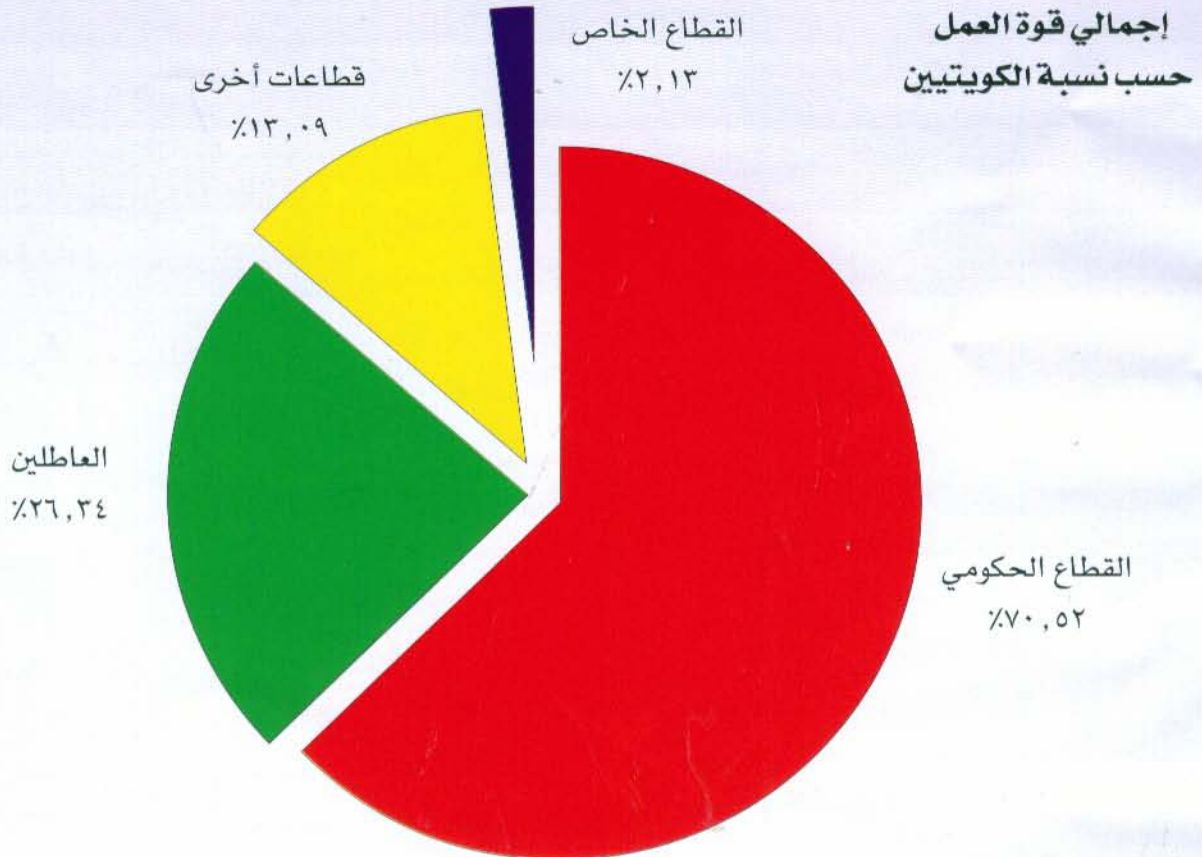
وفي النهاية نتمنى أن نجد آذاناً صاغية من الجهات المعنية، كما نتمنى أن تتسع رحابة صدر المسؤولين والقائمين على تطبيق قانون دعم العمالة الوطنية وما تلاه من قرارات لكل ما سبق ذكره في سياق طرحنا هذا لتحقيق المنفعة العامة المرجوة.

كما نطلب التوضيح والإفادة لمعالجة أي أخطاء أو قصور قد تتفاقم إذا لم تجد من يسعفها قبل فوات الأوان.

إجمالي قوة العمل حسب القطاع والجنسية

القطاع	كويتي		غير كويتي		جملة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
القطاع الحكومي	٢١٧,٢٥٨	%٩٣,١٦	٩٠,٨١٢	%٩,٤٣	٣٠٨,٠٩٧	%٢٥,٧٥
القطاع الخاص	١٣,٠٨٣	%٥,٦١	٦٠٠,٩٨٠	%٦٢,٤٠	٦١٤,٠٦٣	%٥١,٣٣
القطاع العائلي	٣٤	%٠,٠١	٢٦١,٧٥٥	%٢٧,١٨	٢٦١,٧٨٩	%٢١,٨٨
قطاعات أخرى	٢,٨٤٨	%١,٢٢	٩,٥٠١	%٠,٩٩	١٢,٣٤٩	%١,٠٣
الإجمالي	٢٣٣,٢٥٠	%١٠٠	٩٦٣,٠٤٨	%١٠٠	١,١٩٦,٢٩٨	%١٠٠

الأرقام والنسب المذكورة هم حسب آخر إحصائية صادرة، وهما مبنيان على دراسات معدة من قبل وزارة التخطيط مع شكرنا الجزيل لهم.



النسب المذكورة هي حسب آخر إحصائية صادرة ، وهي مبينة على دراسات معدة من قبل وزارة التخطيط مع شكرنا الجزيل لهم

جدول صرف بدل البحث عن العمل

م	الفئة	الأعزب د.ك.	المتزوج د.ك.
١	● الشهادة الجامعية وما يعلوها (أو ما يعادلها)	١٧٥	٢٠٠
٢	● شهادة الدبلوم	١٥٠	١٧٥
٣	● شهادة الثانوية العامة + دورة تدريبية لا تقل مدتها عن سنتين دراسيتين (أو ما يعادلها) ● شهادة الثانوية العامة ● شهادة الثانوية العامة + دورة تدريبية لا تقل مدتها عن سنة دراسية.	١٢٥	١٥٠
٤	● شهادة متوسطة + دورة تدريبية لا تقل مدتها عن سنتين دراسيتين (أو ما يعادلهم). ● شهادة متوسطة ● شهادة متوسطة + دورة تدريبية لا تقل مدتها عن سنة دراسية (أو ما يعادلها).	١٠٠	١٢٥
٥	ما دون المتوسطة	٧٥	١٠٠

❖ يلاحظ عدم وجود تصنيف واضح لهم.

● تعتبر السنة الدراسية في مضمون هذا الجدول تسعة شهور دراسية.

دراسية ٩ من أحد
المعاهد التابعة للهيئة
العامة للتعليم التطبيقي
والتدريب أو أحد المعاهد
المعتمدة من الجهات
المختصة، ويستثنى من
إجتياز الدورة: من تجاوز
عمره الخامسة
والعشرين، والمتزوج،
والمتروجة والمطلقة،
والأرملة.

● أين المطلق والأرمل من هذا
الاستثناء

يشترط لإستحقاق الباحث عن
العمل بدل البحث عن العمل توافر
الشروط الآتية:
١ - أن يكون كويتي الجنسية.
٢ - ألا يقل السن عن الثامنة
عشر.
٣ - ألا يكون طالبا منتظما في
إحدى المؤسسات التعليمية.
٤ - أن يكون قد تم تسجيله لدى
ديوان الخدمة المدنية كباحث
عن عمل ومضى على
تسجيله ستة أشهر.
٥ - ألا يكون قد سبق له العمل
في جهة حكومية أو غير
حكومية ما لم تمض سنة

على إنتهاء خدمته.
٦ - ألا يكون مسجلا لدى
المؤسسة العامة للتأمينات
الإجتماعية كمؤمن عليه.
٧ - أن يكون حاصلا على أحد
المؤهلات العلمية الآتية:
أ - مؤهل جامعي أو ما
يعادله.
ب - شهادة الدبلوم أو ما
يعادلها.
ج - شهادة الثانوية العامة أو
ما دونها، بالإضافة إلى
اجتياز دورة تدريبية لا
تقل مدتها عن سنة
دراسية (٩ شهور

ديوان المحاسبة



المستطاع.

ويشهد الى موظفي الديوان الفنيين القيام بأعمال التفتيش والفحص والمراجعة التي تتطلبها ممارسة الديوان لاختصاصاته.

استقلالية الديوان

لكي يستطيع الديوان تحقيق الأهداف المنوط اليه القيام بها ومباشرة اختصاصاته طبقا لقانون إنشائه كان لا بد من إحاطتها بسياج من الضمانات التي تكفل له الاستقلالية في القيام بواجبات وظيفته على الوجه الأكمل، وتمثل تلك الاستقلالية في الآتي:

- يتولى الإشراف الفني والإداري على أعمال الديوان وموظفيه رئيس يتم تعيينه بمرسوم أميري بعد ترشيح مجلس الأمة وقرار المجلس لهذا الترشيح في جلسة سرية وبعد موافقة مجلس الوزراء. ويعامل رئيس الديوان معاملة الوزير من حيث المرتب والمعاش وسائر البدلات والمزايا المالية وكذا أحكام الاتهام والمحكمة. ولا يجوز عزله إلا بعد موافقة

تنفيذا لنص المادة ١٥١ من الدستور الكويتي صدر القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة كهيئة مستقلة للرقابة المالية تلحق بمجلس الأمة.

وقد أوضحت المادة (٥) من القانون الجهات التي تشملها رقابته في :

- كافة الوزارات والإدارات والمصالح العامة التي يتألف منها الجهاز الإداري للدولة.
- البلديات وسائر الهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة.
- الهيئات والمؤسسات والمنشآت العامة التابعة للدولة أو البلديات أو غيرها من الهيئات ذات الشخصية المعنوية العامة.
- الشركات أو المؤسسات التي يكون للدولة أو أحد الأشخاص المعنوية العامة الأخرى نصيب في رأس مالها لا يقل عن ٥٠٪ منه، أو تضمن لها حدا أدنى من الأرباح.

ويعد الهدف الأساسي لديوان المحاسبة هو تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة، وذلك عن طريق ممارسة الاختصاصات المخولة له بمقتضى قانون إنشائه، وتشمل رقابة الديوان بوجه خاص حسابات الوزارات والإدارات والمصالح الحكومية وكذلك حسابات الجهاز ذات الميزانيات المستقلة عن الميزانية العامة للدولة أو الملحقة بها.

كما تدخل ضمن اختصاصات الديوان ما قرره قانون حماية الأموال العامة، وذلك فيما يتعلق بمتابعة العمليات أو التصرفات المرتبطة بالأموال المستثمرة سواء في داخل أو خارج البلاد. إضافة لمتابعة أوضاع تلك الأموال وحالتها. والأرصدة غير المستثمرة منها، وذلك للجهات التي حددها القانون.

وللديوان اختصاصات أخرى يمارسها بمقتضى القانون الصادر في شأن الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة.

وترتكز أساليب الرقابة المالية التي يمارسها الديوان على أسلوبين هما الرقابة المسبقة والتي تتم قبل الارتباط بمصروف أو صرفه فعلا والرقابة اللاحقة بعد عمليات الصرف وذلك للأخذ بمزايا كل منهما وتلافيا لما يوجه لكل منهما من سلبيات قدر

معظم أعضاء مجلس الأمة أو بقرار من السلطة التأديبية المختصة.

- يتم تعيين جميع الوظائف القيادية بالديوان بمرسوم بناء على ترشيح رئيس الديوان وموافقة رئيس مجلس الأمة ومجلس الوزراء. وللديوان نظام خاص بشؤون موظفيه يختلف عن النظام الذي يخضع له موظفو السلطة التنفيذية وذلك بموجب قانون إنشاء الديوان.
- يتم وضع ميزانية الديوان من قبل رئيس الديوان بالاتفاق مع رئيس مجلس الأمة وتدرج في قسم خاص بالموازنة العامة للدولة.
- وتدعم تلك الأحكام الخاصة بالرئيس والوظائف القيادية وشؤون موظفي الديوان وميزانيته استقلالية الديوان. كما أن عدم تحديد مدة الخدمة للرئيس يمنح الديوان الاستمرارية في القيادة المثمرة التي نادرا ماتوافر للأجهزة التنفيذية في الدولة.

تبعية الديوان

يعتبر ديوان المحاسبة هيئة مستقلة وإن كان ملحقا بمجلس الأمة. إلا أنه لا يعد جزءا من الهيكل التنظيمي لهذا المجلس، وبالتالي فإن هذه التبعية تقف عند حدود الإشراف والمعاونة خاصة في مجال الرقابة على المال العام. وتتمثل مظاهر هذا الإشراف فيما تضمنته نصوص قانون الديوان من أحكام، ومنها أنه في حالة تعطل الحياة النيابية يلحق الديوان مؤقتا برئاسة مجلس الوزراء لحين عودة الحياة النيابية وذلك لإزالة ما قد يجول بذهن البعض (خلافا للحقيقة والواقع) من أن وظيفة الديوان تعتبر معطلة في حالة غياب الحياة النيابية.

علاقة الديوان بالسلطين التشريعية والتنفيذية

نص الدستور الكويتي على أن يعاون الديوان كل من الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وانفاق مصروفاتها في حدود الميزانية ويقدم كل من الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وانفاق مصروفاتها في حدود الميزانية. ويقدم لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريرا سنويا عن أعماله وملاحظاته، وبالتالي فإن رقابة الديوان تتيح لكل من مجلس الأمة والحكومة الوقوف على مدى سلامة التصرفات المالية ومشروعاتها. كذلك مدى كفاءة الإدارة المالية وحقيقة المركز المالي للدولة. وذلك من خلال تقريره السنوي.

وقد نص قانون إنشاء الديوان على قيام الديوان بفحص ومراجعة كل حساب أو عمل آخر يعهد إليه بفحصه ومراجعته من مجلس الأمة أو مجلس الوزراء. وأن يبلغ رئيس الديوان ملاحظاته

في هذه الحالة الى الجهة طالبة الفحص أو المراجعة، وبالتالي فإنه يحق لكل من السلطين الاستعانة بالديوان باعتباره جهازا فنيا متخصصا في إبداء الرأي فيما يعرض عليه من قضايا تخص الإدارة المالية في الدولة.

تاريخ ديوان المحاسبة

تم إنشاء ديوان المحاسبة في ٧ يوليو ١٩٦٤ بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ وذلك تنفيذا لما ورد في المادة ١٥١ من دستور دولة الكويت والتي نصت على أن «ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ويكون ملحقا بمجلس الأمة، وجاء إنشاء الديوان استجابة لازدهار الحياة البرلمانية بعد صدور الدستور، ومرت المسيرة الرقابية للديوان بعدة مراحل ارتبطت بالحياة الاقتصادية والمالية في الدولة وتطورها.

السنة الأولى

جاء قانون الديوان ليعبر عن المتطلبات الرقابية التي يجب أن يمارسها الجهاز الأعلى للرقابة في الدولة. وكان له رؤية ثاقبة في تحقيق رقابة فعالة على جميع أنشطة الدولة. وبالتالي فإن ممارسة الديوان لاختصاصاته طبقا لهذا القانون والتي جاءت مرتكزة على رقابة المشروعية كانت كافية لتحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة.

منتصف السبعينات

مع بداية تلك الفترة تبنت الدولة فلسفة التنمية المتسارعة والتي برزت أهم ملامحها في إقامة المشروعات التنموية الطموحة في مجالات الخدمات العامة والمرافق والمشروعات الإنتاجية في القطاع النفطي إضافة الى استخدام التراكمات الإذخارية في تكوين أصول خارجية تدر عوائد تعويضا لضالة الطاقة الاستيعابية المحلية، وذلك بدأ الديوان يدعم كوادره الرقابية ليتمكن من الوفاء بالمتطلبات الرقابية لتلك المرحلة والانضمام إلى بعض المنظمات الرقابية العالمية وذلك لتبادل الخبرات والمعارف الخاصة بالعمل الرقابي.

بداية التسعينات

مع بداية التسعينات صدر قانون خاص بحماية الأموال العامة وذلك لتحقيق أقصى حماية ممكنة للأموال العامة، ومد مظلة الحماية لتشمل الاستثمارات خارج الدولة. وقد ترتب على هذا القانون فيما يختص بالجانب الرقابي، وبدأ الديوان بممارسة رقابته على الأموال المستثمرة داخل وخارج البلا

منهج جديد

مع منتصف التسعينات واستمرارا لقوة الدفع التي بدأها الديوان مع بداية التسعينات لتطوير وزيادة فعالية أدواته وتحسين

وعند تحديد معيار الأهمية والخطورة والتي توجب ابلاغ مجلس الأمة والجهة، يمكن الاسترشاد ببعض المؤشرات منها، حجم الاعتمادات المالية وما يصرف منها، كذلك مدى الانحراف عن المعايير المطبقة، والآثار الاجتماعية أو الاقتصادية أو التنظيمية أو البيئية إضافة الى احتمال الأخطار.

وتعتمد مصداقية الديوان ومستوى وجودة مخرجاته عند ممارسة تدقيق الأداء على الأعضاء الفنيين ذوي الخبرة والمؤهلين علميا ومهنيًا والمتابعين لتطور الفكر الرقابي والملتزمين بروح المبادرة والحكم الجيد على جميع مراحل التدقيق، ويكون رئيس مجموعة التدقيق مسؤولًا عن أعمال مساعديه ويقدم لهم الخبرة والمشورة ويساعدهم على تنمية الحكم المهني.

التخطيط

بتطور أداء المحاسبة وازدياد حجم أعماله الرقابية. أصبح التخطيط أحد المرتكزات الأساسية لإنجاز المهام الرقابية بطريقة فعالة.

تخطيط البرامج:

تقوم القطاعات الرئيسية بالديوان بإعداد خطة سنوية يتم مراجعتها وتحديثها في ضوء مستجدات ومتطلبات العمل الرقابي، والأعمال المساندة ويتم العمل في ضوء منهج متكامل لإعداد وصياغة الخطط.

ومن خلال عملية التخطيط يمكن لديوان المحاسبة أن يحدد أهم الموضوعات الرقابية ومتطلباتها والتي يتم تنفيذها داخل قطاعات الديوان الرئيسية وذلك بهدف الاستقلال الأمثل للموارد المتاحة في الديوان.

تخطيط التكاليفات:

تخضع التكاليفات الصادرة عن مجلس الأمة والجهات الأخرى التي حددها قانون إنشاء الديوان لعملية تخطيط، وذلك بهدف تحديد الموارد المطلوبة والمنهجية التي يتم استخدامها إضافة الى أسلوب جمع وتحليل ومراجعة البيانات وكذلك عملية الإشراف.

التنظيم:

يعمل بديوان المحاسبة حوالي ٤٦٦ موظفا موزعين على الوحدات التنظيمية المختلفة في الديوان ويستقطب العمل الرقابي أكثر من ٦٣٪ من إجمالي العاملين في حين يعمل الباقي في الوحدات التنظيمية المساندة.

وتم إعادة تصميم هيكل التنظيم الإداري للديوان بما يتلاءم مع الفكر الرقابي الذي يستند اليه قانون إنشاء الديوان والقوانين الأخرى ذات العلاقة، وكذلك هيكل التنظيم الإداري للدولة والذي يعكس رؤية واضحة عن توزيع الأموال العامة على القطاعات

المستويات الوظيفية للعاملين به في ضوء المستجدات الهامة التي مر بها المجتمع في تلك الفترة، تولى رئاسة الديوان/ براك المرزوق والذي عمل لمدة تزيد على العشرين عاما بمناصب قيادية في وزارة المالية، وحمل معه إلى منصبه الجديد. تجربة مختلفة وكثيرا من الأفكار الجديدة بخصوص زيادة فاعلية العمل بالديوان ورشح لمعاونته في تنمية وتنفيذ تلك الأفكار بعض القياديين المشهود لهم بالكفاءة المهنية والتجربة الطويلة في قيادة الأعمال المالية والرقابية.

وبيجاز فقد تبنى الديوان استراتيجية لإصلاح مساره الرقابي استندت إلى مجموعة من السياسات اختصت بتفعيل العمل الرقابي وتنمية الموارد البشرية وزيادة كفاءة النظم الإدارية القائمة. وقد وجه الديوان اهتمامه في الفترة الأخيرة الى دعم وزيادة كفاءة جهاز التدقيق بالديوان وأعطى القضايا التي تمس المال العام الأهمية اللازمة وأصدر العديد من التقارير الرقابية والتي تضمنت توصيات في شأن دعم المساءلة وزيادة فعالية الإدارة المالية للدولة. كما أعطى الديوان الاهتمام اللازم لموضع المخالفات المالية التي تمثل ظواهر عامة، حيث تتكرر في أكثر من جهة خاضعة لرقابة الديوان أو تتكرر في الجهة الواحدة ولأكثر من فترة مالية. لذلك فإنه يتم إعداد دراسات تحليلية متعمقة لتلك الظواهر وذلك للوقوف على الأسباب الحقيقية لتكرارها، وتكوين رأي الديوان بشأنها وإبلاغه لكل من السلطة التشريعية والأجهزة التنفيذية في الدولة ولاتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة في ضوء رؤية الديوان لها.

وعمل الديوان على دعم القطاعات المساندة للعمل الرقابي وتفعيل دورها بما يتلاءم مع تطوير أداء الديوان الرقابي وتوسعته وخاصة فيما يتعلق باستخدام التقنيات الحديثة في مجال نظم المعلومات.

وبدأ بممارسة تدقيق الأداء باعتباره أحد المرتكزات الهامة في عالم التدقيق حاليا، وارتكز منهجه في تدقيق الأداء على أن يكون مدخل الديوان لهذا التدقيق من أعلى إلى أسفل والذي يركز الاهتمام على المسائل والمجالات ذات الأخطار الجوهرية، حيث تبدأ أعمال التدقيق بفهم الجهة (المهمة) وطبيعة أعمالها، وكيفية عمل قطاعاتها الهامة، ونظم التفويض.

ويسمح هذا الفهم بالتركيز على الجوانب الهامة بالجهة، وبالتالي تقليل الجهود المبذولة في النواحي الأقل أهمية ويتحقق هذا بتقسيم عملية التدقيق إلى أجزاء ملائمة يمكن تنفيذها مع مراعاة أفضل مدخل في تنفيذ كل جزء وأخذ أخطار التدقيق بعين الاعتبار.

نظام تقييم أداء العاملين

تم استحداث نظام جديد لتقييم الأداء يتلاءم مع جدول المرتبات الجديد. وقد اعتمد النظام على تصميم اربعة نماذج متخصصة لكل نوع من الوظائف (الاشرفية، المدققين المساندة، المعاونة) ويحتوي النظام على ثمانية مستويات للتقييم تتطابق مع جدول علاوة الأداء المعتمد.

وقد جاء تحديد نظام تقييم الأداء لتوفير الأساس العادل عند الترقية أو منح علاوة الأداء، أو منح مكافأة الأداء، أو مكافأة الأعمال الممتازة وذلك حتى يكون التقييم أكثر موضوعية وحيادية.

استقطاب عناصر وطنية فعالة

انطلقت عملية الاستقطاب من بعض الأسس و المعايير التي تتفق مع السياسة التي وضعها الديوان في هذا الصدد، ومنها تطوير فلسفة استقطاب الموارد البشرية، وتهدف في مضمونها إلى ضمان الحصول على الموارد البشرية القادرة على التفاعل مع متطلبات العمل الرقابي ومستجداته بحيث يكون هناك اتصال دائم للخبرات بالديوان تتلاءم مع طبيعة التكليفات الرقابية الصادرة للديوان والتي تتسق مع تطور وتفاعل المجتمع.

التدريب

يمثل التدريب عاملا حاسما في تنمية مهارات موظفي الديوان وتأهيلهم للوفاء باحتياجات تطوير الأداء الرقابي، وفي هذا الإطار تم تحديد مستويات المهارات والقدرات الفنية المطلوبة في جميع مراحل العمل الرقابي والطريقة المثلى للوصول لتلك المستويات من المهارات والقدرات الفنية.

واعتمدت فلسفة الديوان في تنفيذ برامج التدريب السنوية على الموازنة ما بين التدريب الداخلي في الديوان لأهميته في نقل الخبرات المهنية، والتدريب من خلال جهات رائدة في الدولة تقدم مجالات مختلفة من المعرفة مثل المحاسبة والعلوم الاقتصادية ومهارات الإدارة، وكذلك التدريب الخارجي للمجالات المهنية التي تستلزم نقل خبرات دولية سواء في مجال التدقيق أو المجالات الفنية المساندة.

ويلتزم الديوان عند قيامه بالتدريب الداخلي باستخدام أحدث التجهيزات التكنولوجية لتحسين انتاجه بما يسهم في تحقيق الهدف المنشود.

وتشرف إدارة التدريب والبحوث والمنظمات الدولية على تنفيذ جميع الأمور المتعلقة بالتدريب وتختص بوضع وتنفيذ وتطوير وتحديث خطط التدريب السنوية اضافة الى الاشراف على الدراسات والبحوث المتعلقة بالعمل الرقابي بما يتلاءم وتطبيقاتها في الظروف المحلية.

المختلفة في الدولة. وذلك في اطار التخطيط الاستراتيجي للديوان فيما يتعلق بإحداث تغييرات في الهيكل التنظيمي بالديوان لينسجم مع التطور في أساليب العمل الرقابي المتجهة لمنهج الرقابة الشاملة.

ويتكون الهيكل التنظيمي للديوان من أربعة قطاعات رئيسية، حيث يختص القطاع الأول بشؤون الديوان والرقابة المسبقة، والقطاع الثاني يختص بالرقابة على وزارات الدولة وإداراتها الحكومية، والقطاع الثالث يختص بالرقابة على الجهات المستقلة أما القطاع الرابع فيختص بالرقابة على الجهات الملحقه والشركات الخاضعة لرقابة الديوان.

وقد صاحب اعداد الهيكل التنظيمي تحديد الأهداف والاختصاصات الخاصة بكل وحدة تنظيمية رئيسية وفرعية. وبشكل يعكس القواعد والمبادئ التي استند اليها عند تعديل الهيكل.

نظام الرواتب ومزايا العاملين في الديوان

يتميز نظام المرتبات الخاص بالعاملين في الديوان بقدرته على المنافسة مقارنة بالمؤسسات الرائدة في الدولة. وكذلك له القدرة على الاستمرار لفترة طويلة والإسهام في استقطاب العناصر البشرية الفعالة والمحافظة عليها، وقد وضع على اسس حديثة تواكب التطورات المعاصرة في هذا المجال.

ويمكن هذا النظام من الاستفادة القصوى من مهارات وقدرات العاملين به والنتيجة عن التدريب وتنمية القدرات المهنية، وذلك بربط متطلبات شغل الوظائف بالتدريب واكتساب المهارات كما تم ربطه بالهيكل التنظيمي للديوان عن طريق الوصف الوظيفي.

ويعتمد النظام على الوصف المكون من واجبات ومسؤوليات ومتطلبات شغل الوظيفة. وقد تم توصيف الوظائف في المجال الرقابي بطريقة تراعي قيام الموظفين شاغلي هذه الوظائف بالمساهمة المباشرة في تحقيق أهداف الديوان، كما تم تصنيف الوظائف في مجموعات نوعية وترتيبها وفقا للأهمية النسبية للوظائف واستخدام نظام الدرجة الواحدة والمزدوجة والمتعددة للوظائف لاستيعاب الموظفين في التدرج الوظيفي لفترة طويلة دون الحاجة الى اللجوء للترقية.

كما أن الترقية في النظام لا تعتبر تلقائية فهي مرتبطة بتغير واجبات ومسؤوليات الموظف وامتلاكه لمتطلبات شغل الوظيفة، كما يحدد أساس التغيير في الوظائف والدرجات عن طريق رفع الدرجة في المسمى الوظيفي نفسه وإعادة تصنيف العاملين من مجموعة وظيفية إلى أخرى.

الموارد البشرية

تعتمد فاعلية ديوان المحاسبة على نوعية وكفاءة موظفيه، ومن هذا المنطلق فإن استراتيجية الديوان تهدف الى الوصول بأداء الموارد البشرية المتاحة الى أعلى مستوى من المعرفة والمهارة المهنية اللازمة لأداء العمل الرقابي وذلك في اطار متوازن ما بين إنجاز المهام الرقابية الحالية وبين توفير التنمية اللازمة لتلك الموارد لأداء المهام المستقبلية بالكفاءة المطلوبة، وبما يؤدي إلى التنمية التي يمكن تحقيقها على المدى الطويل مقابل مكاسب إنجاز المهام التي يتناولها الديوان في الأجل القصير.

تقنية المعلومات

إدراكا من الديوان لأهمية تقنية المعلومات وضرورتها كأحد المحاور الرئيسية لزيادة فعالية العمل الرقابي فقد تم دعم الهيكل التنظيمي للديوان بإدارة مختصة بتقنية المعلومات وذلك بهدف الاشراف على تصميم وتطوير وتشغيل وصيانة المعلومات ووضع قواعد البيانات وتوفير الدعم الفني والتقني لجميع الأنظمة الآلية في الديوان وتقديم المساندة الفنية للوحدات الرقابية في مجال الرقابة على تقنية المعلومات ، وقد تم دعم الإدارة بجميع التقنيات والعناصر الفنية اللازمة لإدارتها بالكفاءة المطلوبة.

الأنشطة الدولية لديوان المحاسبة

يشترك ديوان المحاسبة في عضوية عدة منظمات رقابية، وذلك لتبادل المعارف والخبرات والاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال الرقابة، كما يحرص على الاستفادة من جميع أنشطتها وخاصة في مجال التدريب.

ومن أهم المنظمات التي يشارك الديوان في عضويتها على المستوى الدولي. المنظمات الدولية لهيئات الرقابة العليا (الانتوساي) وهي منظمة يشارك فيها ما يزيد علي ١٤٠ دولة، وقد انضم اليها الديوان عام ١٩٨٨ ، ويشترك في أنشطتها المختلفة من خلال لجانها المشكلة التي تعمل على تطوير التوجيهات الخاصة بموضوعات معينة مثل لجنة معالجة البيانات الكترونيا ومجموعة عمل الانتوساي للتدقيق البيئي.

وعلى المستوى الإقليمي يشارك الديوان في عضوية المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا (الأسوساي) وذلك منذ عام ١٩٨٤ ، ويمتد نشاطه ضمن فعاليات المنظمة الى المشاركة في عضوية مجلس مديري الأسوساي وعضوية إحدى لجانها الهامة وهي لجنة التدريب.

وعلى مستوى الدول العربية ، يشارك الديوان في عضوية المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) وذلك منذ تأسيسها عام ١٩٧٦ وله دور فاعل في

أنشطتها المختلفة وخاصة في المجلس التنفيذي ولجنة التدريب والبحث العلمي.

وفي اطار الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يشارك الديوان في الأنشطة المختلفة التي تهم دواوين المراقبة والمحاسبة بدول المجلس وخاصة في مجال التدريب.

ويشرف على هذه المشاركات وحدة تنظيمية رئيسية تختص بمتابعة كل ما يتعلق بالمنظمات الرقابية وأنشطتها المختلفة والمؤتمرات وما يصدر عنها من اقتراحات وتوصيات وترفع تقاريرها الى الإدارة العليا .

تقارير ديوان المحاسبة

يضع رئيس الديوان تقريرا سنويا عن الحسابات الختامية لكل من الدولة والهيئات والمؤسسات العامة التي ترتبط ميزانياتها بقوانين يبسط فيه الملاحظات وأوجه الخلاف التي تقع بين الديوان وبين الجهات التي تشملها رقابته المالية ويقدم هذا التقرير الى رئيس الدولة ومجلس الأمة ومجلس الوزراء ووزير المالية.

كما يقدم الديوان تقريرا نصف سنوي لمجلس الأمة يتضمن ملاحظات رئيس الديوان على تقارير الوزراء المختصين والمتضمنة أوضاع الأموال المستثمرة وحالتها والأرصدة غير المستثمرة وذلك للجهات التي يشرفون عليها ويقدم الديوان تقريرا دوريا لمجلس الأمة عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة.

كذلك فإن الديوان يقدم تقريرا سنويا لمجلس الأمة عن الحالة المادية للدولة والذي يتضمن تحليلات عن المالية العامة للدولة.

تقارير أخرى

يقدم الديوان تقارير رقابية على مدار السنة في المسائل التي يرى أنها بدرجة من الأهمية والخطورة تستدعي سرعة نظرها، كما يعد تقارير عن التكاليف التي يعهد إليه بفحصها ومراجعتها من مجلس الأمة أو من مجلس الوزراء أو من السلطة القضائية.

أثر تقارير ديوان المحاسبة

تتضمن تقارير ديوان المحاسبة المختلفة العديد من التوصيات التي من شأنها معالجة أوجه الخلل التي تكشف للديوان أثناء أعمال الفحص والمراجعة، كما أن بعض من تلك التوصيات تسهم في زيادة فعالية الإدارة المالية في الدولة.

ولذلك أصبحت المعلومات التي توفرها تقارير ديوان المحاسبة من المصادر الأساسية عند مناقشة القضايا الهامة بمجلس الأمة.

ويهدف الديوان من خلال خطته المستقبلية إلى أن تصبح المعلومات الصادرة عنه بخصوص القضايا المطروحة للنقاش هي المعيار الذي يقبله المجتمع وتقاس به الأحداث.